2015 موجز قُطري

المغرب

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

2015 موجز قُطري

المغرب

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحصول على نسخ

للحصول على نسخ من الموجز القطري للمغرب، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

قسم المنشورات
باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب 3001
أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: 9900-544 11 251 +
الفاكس: 4416- 551 11 251+
البريد الالكتروني: ecainfo@uneca.org
الموقع الشبكي: www.uneca.org

لتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

2016 © اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: آذار/مارس 2016

ISBN: 978-99944-68-18-8

يمكن اقتباس أو إعادة طبع أي جزء من المادة المنشورة في هذا الكتاب بحرية تامة. غير أنه ينبغي إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتزويدها بنسخة من المطبوعة المنشورة بهذا الخصوص.

ملحوظة: إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور والمادة الواردة فيه لا تعني الإعراب عن أي رأي كان من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن سلطاتها، أو تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو مستوى نموها. ولا يقصد بتسميات من قبيل ''متقدمة'' أو ''صناعية '' أو ''نامية '' إلا تلبية الأغراض الاحصائية دون أن يعني ذلك بالضرورة الأعراب عن حكم بشأن المستوى النمو الذي بلغه إليه بلد معين أو منطقة بعينها.

المحتويات

شكر وعرفان ..... هـ

المغرب في سطور ..... و

1 - المقدمة 1

2 - السياق الوطني ودون الإقليمي 3

3 - الأداء الاقتصادي 9

3-1 النمو الاقتصادي 9

3-2 المالية العامة 13

3-3 السياسة النقدية 15

3-4 ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية 16

3-5 حساب رأس المال والحساب المالي 18

4 - التنمية الاجتماعية 21

4-1 توقعات التنمية البشرية والديموغرافية 21

4-2 اتجاه الفقر وآفاق التوظيف 22

4-3 اتجاه مؤشرات التعليم 23

4-4 اتجاه مؤشرات الصحة 24

4-5 اتجاه التفاوتات بين المناطق مما يعيق التقدم الاجتماعي 24

4-6 التحضر مشكلة تتعلق بالتنمية 24

4-7 الاعتبارات الجنسانية: أوجه التفاوت بين الجنسين في المغرب 25

5 - التحديات التي ينبغي التصدي لها: الإقصاء البشري، عائق أمام التنمية المستدامة الشاملة للجميع 29

6 - تقييم نوعية البيانات الوطنية 33

قائمة المراجع 34

الجداول

1 - موجز أداء المغرب فيما يتعلق بالأبعاد الواردة في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.....5
2 - مقارنة بين نسبة الرجال/النساء الذين يشغلون مناصب عليا في مواقع اتخاذ القرار في الخدمة المدنية (2014).....26
3 - تطور الإقصاء البشري حسب نوع الجنس ومحيط السكن.....30

الأشكال

1 - معدل النمو في المغرب وأفريقيا وشمال أفريقيا.....3
2 - توزيع القيمة المضافة حسب قطاع النشاط في عام 2014.....10
3 - توزيع مكونات الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
ونموها الحقيقي بالنسبة المئوية، على أساس نهج الطلب في عام 2014.....11
4- توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب كل مؤسسة.....12
5- دقة التوقعات.....12
6- الأرصدة العامة للخزانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011 - 2015.....13
7- اتجاهات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والاستثمار المباشر الأجنبي.....14
8- النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.....14
9- تطور معدلات الاستثمار.....15
10- معدلات التضخم السنوية، المغرب/شمال أفريقيا، 2010-2015.....15
11- بنية الصادرات المغربية في عام 2014.....16
12- تطور الحساب الجاري، بمليارات الدراهم المغربية.....17
13- بنية الواردات المغربية في عام 2014.....18
14- تطور حساب العمليات المالية بين 2010 و2014.....19
15- ديناميات السكان حسب العمر بين 2004 و2014.....21
16- انتشار الفقر.....22
17- صافي معدل الالتحاق بالمدارس.....23
18- معدل وفيات الرضع.....24

شكر وعرفان

يكمن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج لتعاون المكاتب دون الإقليمية مع المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية، فضلا عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري للمغرب مركز بيانات المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية وقسم المبادرات دون الإقليمية، بتنسيق من السيد زبير بن حموش. وساهم في الموجزات القطرية كل من السادة والسيدات: عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وأوكوزياس غباغيدي، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية، وهدى مجري، وسالم صبار، وإيزيدور كاهوي، ومريم بكاي، وعزيز جعيد من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتولى الإشراف على تحرير المخطوطة محمد مصدق من المكتب دون الإقليمي.

وجرى إعداد الموجزات القطرية بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن نشر المعارف، وبإشراف مباشر من السيد نسيم أولمان، مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالإنابة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيمة.

كما نود أن نشكر الأستاذ ظافر سعيدان على ملاحظاته التي تنم عن خبرة واسعة، والشكر موصول لمنظمة «أوبن ووتش داتا» *(Open Watch Data)* على اضطلاعها بمراجعة البيانات وتحليلها.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

الـمغرب في سطور

معلومات عامة		الترتيب	
المنطقة دون الإقليمية	شمال أفريقيا	**دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**	126/188 (2014)
اللغتان الرسميتان	العربية والأمازيغية	**دليل التفاوت بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**	117/155 (2013)
العملة	الدرهم المغربي	**دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم)**	16/54 (2014)
العاصمة	الرباط	**دليل سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)**	80/189 (2016)
العضوية في إحدى الجماعات الاقتصادية الإقيمية	اتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء	**دليل مدركات الفساد**	36/168 (2014)

النمو الاقتصادي

لقد أدى تعزيز الطلب الداخلي وتحسُّن الطلب العالمي الموجه إلى المغرب إلى دعم النمو، الذي بلغ نسبة 2.4 في المائة (مقابل 4.4 في المائة في عام 2013، الشكل 2). وساهم القطاعان الثانوي والثالثي بشكل إيجابي في النمو (0.4 في المائة و3.2 في المائة على التوالي.

السياسة المالية وسياسة المديونية

تقلص عجز الميزانية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، لأسباب منها تحديدا انخفاض النفقات العادية (6.5- في المائة) بصورة أكبر من الانخفاض في الإيرادات العادية (4.6- في المائة). وارتفعت إيرادات الضرائب المباشرة بنسبة 1.6 في المائة. أما الإيرادات غير المباشرة فتراجعت بنسبة 2.1- في المائة. ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تراجع إيرادات ضريبة القيمة المضافة، التي انخفضت بنسبة 2.3 في المائة. وقد حدث هذا الانخفاض بسبب انخفاض الواردات الذي يعزى بصفة خاصة إلى انخفاض فاتورة الطاقة.

التضخم والسياسة النقدية

يُلاحظ وجود اتجاه تصاعدي للتضخم منذ بداية عام 2015. فقد بلغت نسبته 2.4 في المائة في تموز/يوليه مقابل 1.5 في المائة خلال الفصل الأول و2 في المائة خلال الفصل الثاني من عام 2015. وقام بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2.5 في المائة في خطوتين تتكون كل منهما من 25 نقطة من نقاط الأساس في شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2014. وظل هذا المعدل ثابتا منذ ذلك الحين، وهو ما يعكس تطور المجاميع النقدية والعوامل التضخمية في آن واحد، إلى جانب الحاجة إلى دعم النمو.

الحساب الجاري والأداء التجاري

انخفض العجز في ميزان الحساب الجاري من 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 5.9 في المائة في عام 2014، وقد أدى انخفاض أسعار النفط وجودة الموسم الزراعي إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري الذي استقر في أواخر شهر آب/أغسطس عام 2015 عند 104 مليار درهم، مسجلا انخفاضا كبيرا بلغ 20.4 في المائة (26.7 مليار درهم) سنوياً.

الاستثمار المباشر الأجنبي

تراجعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية من 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2007 إلى 3.9 في المائة خلال الفترة 2008-2014. ومن حيث التوزيع الجغرافي، تعد فرنسا أول بلد مستثمر في المغرب، بيد أن حصتها انخفضت من 43.1 في المائة بين عامي 2000 و2007، إلى 39.2 في المائة بين عامي 2008 و2013.

ديناميات السكان

وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري في عام 2014 فقد بلغ عدد سكان المغرب حوالي 33.9 مليون نسمة، أي بزيادة قدرها نحو 4 ملايين منذ تعداد عام 2004. وبلغ معدل النمو السنوي للسكان 1.25 في المائة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، وذلك بانخفاض قدره 10.4 في المائة مقارنة بالفترة الممتدة من 1994 إلى 2004.

الفقر

يبلغ معدل الفقر المدقع 0.1 في المائة في المناطق الحضرية، و0.5 في المائة في المناطق الريفية. أما الفقر النسبي فقد انخفض بدوره بأكثر من النصف خلال عشر سنوات. وفي الواقع، فقد تم تقليص الفقر النسبي بين عامي 2001 و2011 بنسبة 59.5 في المائة على المستوى الوطني، حيث تراجعت نسبته من 15.3 إلى 6.2 في المائة

العمالة

شهد معدل البطالة في المغرب انخفاضا طفيفا بين الفصل الأول من عام 2014 والفصل الثاني من عام 2015، من 10.2 في المائة إلى 8.7 المائة. ويمثل استحداث فرص العمالة، لا سيما بالنسبة الشباب، إحدى أولويات الحكومة الحالية.

الصحة

تواصل الرعاية الطبية اتجاهها التصاعدي بحيث يوجد طبيب واحد لكل 1.662 نسمة في عام 2013 مقابل 2.252 في عام 2001، وذلك بفضل التزايد المستمر للقوى العاملة الطبية التي ارتفع عددها بحوالي من 4 في المائة سنويا.

التعليم

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية 99.1 في المائة على الصعيد الوطني. ولوحظت أبرز الزيادات في الوسط الريفي، حيث ارتفع المؤشر من 68.9 في المائة في 2004 إلى 91.4 في المائة في عام 2014، وبالنسبة للفتيات، فقد ارتفع المعدل خلال الفترة نفسها من 77.5 في المائة إلى 94 في المائة.

المساواة بين الجنسين في المغرب

حقق المغرب نسبة التكافوء بين الجنسين تقريبا في مجال التعليم الثانوي، بما أن معدل الالتحاق بالمدارس قد بلغ 62.5 في المائة بالنسبة للفتيات و47.4 في المائة بالنسبة للفتيان. ومع ذلك، فإن نسبة النساء في الغرفة السفلى من البرلمان لاتتجاوز 17 في ، ولا يتجاوز معدل مشاركة المرأة في سوق العمل 28.8 مقابل 84.6 بالنسبة للرجال.

1 المقدمة

في حين يُقدر معدل النمو الذي حققته منطقة شمال أفريقيا في عام 2015 بما نسبته 3.9 في المائة مقارنةً بنسبة 1.5 في المائة في عام 2014، يُعتبر المغرب أحد بلدان المنطقة القلائل التي لم يتضرر النمو فيها من جراء حالة انعدام الاستقرار السياسي والأمني.

وبعد أن اتسم النمو في عام 2014 بالتواضع النسبي (2.4 في المائة)، من المفترض أن ينتعش ليصل إلى ما نسبته 4.4 في المائة في عام 2015 وذلك لأسباب أهمها موسم الحصاد الممتاز.

وبفضل مخطط المغرب الأخضر انخفضت تقلبات القطاع الزراعي، وهو ما يُعزى بوجه خاص إلى الزيادة التدريجية في نصيب المضاربات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية (تشكل تربية الحيوانات، 27.7 في المائة من القيمة المضافة الزراعية؛ واستنبات الأشجار، 22.5 في المائة؛ ومحاصيل البستنة، 18.9 في المائة) في أداء القطاع الزراعي، على حساب زراعة الحبوب. وفي الفترة 2008 - 2013، سجل القطاع الزراعي نموا بلغ معدله حوالي 9.3 في المائة، مقارنةً بنمو نسبته 4.3 في المائة حققه الاقتصاد الوطني. وسجلت القيمة المضافة الزراعية، التي تشكل نسبة 13 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، زيادةً بلغ معدلها 7.8 في المائة سنويا في الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2014.

ورغم حدوث تحول هيكلي أتاح التقليل من تقلبات معدل النمو، فلا يزال الاقتصاد المغربي مع ذلك يعتمد على أداء القطاع الزراعي. وقد حقق الموسم الزراعي لعام 2014 - 2015 أرقاما قياسية، إذ سجل إنتاج الحبوب ارتفاعا بنسبة 53 في المائة، مقارنة بالمعدل المحقق على مدى السنوات الخمس الأخيرة. ويُتوقع مع ذلك أن تؤدي عملية التحديث الجارية لقطاع الزراعة وكذلك التنويع في الاقتصاد وتدويل المشاريع وتطوير الهياكل الأساسية إلى تمكين المغرب من الحدّ من تقلبات معدلات نموه والحفاظ عليها بين نسبتي 4.5 و5 في المائة سنويا في المدى المتوسط.

أما من ناحية الطلب، فإن الارتفاع في عائدات القطاع الزراعي وزيادة فرص العمالة والقفزة التي حققتها تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج والتراجع في أسعار الاستهلاك كانت كلها عوامل محفِّزة للطلب لدى الأسر المعيشية الذي استمر بدوره في الدفع قدماً بعجلة النمو في عام 2015. ويلاحظ في فترة أطول أمداً، وهي الفترة 2008 - 2014، أن مصروفات الاستهلاك التي تتكبدها الأسر المعيشية، والتي تمثل ما يقرب من 59 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، سجلت نموا حقيقيا بلغ 4.6 في المائة سنويا، وساهمت في النمو كذلك بنسبة 2.7 نقطة. ويُعزى هذا التطور إلى تحسُّن الدخل الإجمالي المتاح للأسر المعيشية كقوة شرائية بنسبة 4.3 في المائة وإلى الآثار الإيجابية التي تمخضت عن التدابير المتخذة من أجل زيادة الرواتب وخفض الضرائب على الدخل وتنشيط سوق العمل والسيطرة على مستوى أسعار الاستهلاك.

وأُحرز تقدمٌ في مجال تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الفترة بين عامي 2008 و2014، بلغ معدله السنوي 2.8 في المائة. وهو ما يمثل نسبة 31.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم بمقدار 0.9 نقطة في النمو الاقتصادي. وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة في مجال الاستثمار منذ عام 2008 وذلك بهدف دعم النشاط الاقتصادي والإسراع بوتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي. وزادت حصة نفقات الاستثمار الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008 - 2014 لتصل إلى نسبة 5.5 في المائة، مقارنةً بحصة

كانت قد بلغت 3.9 في المائة في الفترة 2007-2001. وبلغت هذه النفقات في عام 2014 ما قدره 52.5 مليار درهم مغرب[1]ي، بزيادة ضعفين ونصف عما كانت عليه في عام 2001. وأدت زيادة نفقات الاستثمار إلى ارتفاع كبير في حصتها في النفقات الإجمالية، إذ زادت من نسبة 16.1 في المائة في المتوسط في الفترة 2007-2001 إلى 19.6 في المائة في الفترة 2008 - 2014.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجية، كانت مساهمة الميزان التجاري في الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2014 مساهمة سالبة بلغ معدلها - 0.8 نقطة. وزاد حجم الواردات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى معدل قدره 46.6 في المائة، مقابل 33.3 في المائة بالنسبة للصادرات. ولكن انخفاض أسعار النفط والانتعاش الطفيف في النشاط العالمي أديا إلى زيادة الصادرات من جديد وانخفاض الواردات، وهو ما خفف من عجز الميزان التجاري بما نسبته 7.9 في المائة في الفصل الثالث من عام 2015.

وفيما يخص المالية العامة، دفع التردي في عجز الميزانية السلطاتِ إلى اتخاذ تدابير لترشيد المالية العامة في عام 2009. وقد أتت هذه التدابير ثمارها، إذ أصبح الرصيد العادي موجبا مرة أخرى في عام 2014. وتقلص عجز الميزانية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، لأسباب أهمها انخفاض النفقات العادية (6.5- في المائة) بصورة أكبر من الانخفاض في الإيرادات العادية (4.6- في المائة).

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، حقق المغرب أغلب الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول أجلها في عام 2015 بفترة ليست بقصيرة، ومنها على سبيل المثال الغايات المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع[2]، ومكافحة الجوع، ومحو الأمية وتعميم التعليم الأساسي، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وتوفير مياه الشرب. ووظف البلدُ من الاستثمارات ما مكنه من تخفيض العجز الذي يعاني منه في مجال التنمية البشرية بقدر كبير، إذ ارتفع دليل التنمية البشرية من 0.351 في عام 1980 إلى 0.491 في عام 2000 وأخيرا إلى 0.617 في عام 2014[3].

ويتألف هذا الموجز المذكرة القطري من ستة جوانب ترسم الملامح الأساسية للاقتصاد المغربي، وهي:

- السياق الوطني ودون الإقليمي؛
- النمو الاقتصادي؛
- المالية العامة؛
- السياسة النقدية؛
- ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية؛
- حساب رأس المال والحساب المالي.

ويكتمل تحليل الملامح الأساسية بدراسةٍ للنقاط الأربع التالية:

- عملية التكامل الإقليمي؛
- التنمية الاجتماعية؛
- التحديات التي ينبغي التصدي لها: الإقصاء البشري، عائق أمام التنمية المستدامة الشاملة للجميع

1 بلغ متوسط سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الدرهم المغربي 8.458 في عام 2014 و9.794 في عام 2015.

2 أقل من دولار واحد يوميا من دولارات الولايات المتحدة.

3 تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية (2014).

2

السياق الوطني ودون الإقليمي

تواجه المنطقة تحديات عديدة، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وعلى الصعيد السياسي، تأثرت أغلبية البلدان بحالة عدم استقرار شديد. وأدى انعدام الاستقرار السياسي هذا إلى مضاعفات جسيمة تأثرت بها اقتصادات المنطقة التي تراجع معدل نموها من 4.3 في المائة في عام 2010 إلى 2.4 في المائة في عام 2011 (الشكل 1).

الشكل 1: معدل النمو في المغرب وأفريقيا وشمال أفريقيا (النسبة المئوية)

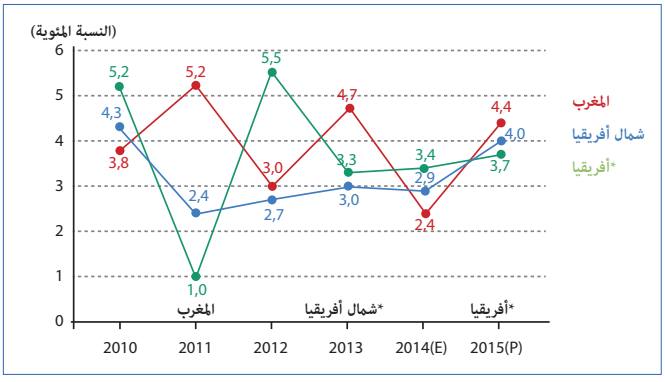

المصدر: بيانات مجمعة من الإدارات الوطنية، بيانات النمو في أفريقيا مستقاة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015، بيانات النمو في شمال أفريقيا قامت بحسابها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011 إلى دخول تونس ومصر وليبيا في فترة من عدم اليقين. ونفذت كل من مصر وتونس، على الرغم من هشاشة وضعهما الأمني، إصلاحاتٍ سياسية أفضت إلى تنظيم انتخابات رئاسية أعادت قدرا من الاستقرار السياسي. وقد سمح هذا الاستقرار النسبي باستئناف النمو في مصر. ولا تزال ليبيا تعاني من قلاقل سياسية تحدّ بشكل كبير من احتمالات النمو. وفي عام 2009، تمكنت موريتانيا من استعادة الاستقرار السياسي الذي مكنها من تحقيق معدل نمو بلغ 5.5 في المائة خلال الفترة 2010 - 2015.

وبقي المغرب والجزائر بمنأى عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، تعاني هذه البلدان جميعها من الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة. فعدم الاستقرار السياسي يرتبط بسوء الإدارة، وخاصة في مجال الاقتصاد، الأمر الذي يعوق دون شك تحقيق التنمية في المنطقة. ووفقا لدليل مو إبراهيم[4]، تم تصنيف تونس وحدها ضمن أفضل خمسة عشر بلدا أفريقيا (في المرتبة الثامنة). وجاء السودان في المرتبة الحادية والخمسين وموريتانيا في المرتبة الخمسين. في حين جاء المغرب في المرتبة السادسة عشرة والجزائر في المرتبة العشرين.

ومن حيث كفاءة الأنظمة العامة (بمقياس متدرج من 1 إلى 100 نقطة، حيث تمثل الدرجة 100 الدرجة الأفضل)، لم يُحرز وفقاً لمؤشر البنك الدولي للحوكمة الرشيدة[5] أيّ تقدم ملموس منذ عام 2010. ولم يحصل أي بلد سوى المغرب على درجة أعلى من 50 نقطة في عام 2014. أما من حيث كفاءة الدولة، فلم يحدث تقدم يُذكر، بل إن الأداء تراجع بالنسبة لمصر وتونس. ولم يحرز أي بلد درجة تفوق 50 نقطة، وحصلت تونس على أعلى درجة (49) يليها المغرب (48). وأخيراً، لا يزال الفساد يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لاقتصادات المنطقة. فقد حصلت جميع البلدان على أقل من 4 درجات وفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية (حسب مقياس من

4 انظر: www.moibrahimfoundation.org.

5 انظر: www.govindicators.org.

صفر إلى 10، حيث يشكل الصفر الدرجة الدنيا). وفيما يتصل بمحاربة الفساد، كان التقدم المحرز غير كاف حيث لم يحرز أي بلد أكثر من 50 نقطة.

ولا تزال اقتصادات المنطقة غير متنوعة بما فيه الكفاية، ولاسيما من حيث الصادرات، إذ يعتمد نموها على القطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية. فصادرات الجزائر والسودان وموريتانيا، ومصر بدرجة أقل، تتركز بشكل كبير في منتجات ذات قيمة مضافة متدنية: إذ يشكل النفط والذهب والمواشي 77 في المائة من صادرات السودان؛ والمواد الهيدروكربونية 95 في المائة من صادرات الجزائر؛ والذهب وصيد الأسماك والحديد 78 في المائة من صادرات موريتانيا؛ والوقود والنفط والمشتقات النفطية 48 في المائة من صادرات مصر. وفي المقابل، تمكَّن كل المغرب وتونس من تنويع صادراتهما بصورة نسبية. حيث تشكل السلع الإنتاجية أكثر من 16 في المائة من صادرات كلا البلدين، والسلع الاستهلاكية أكثر من 32 في المائة منها.

ولا تزال تنمية القطاع الخاص هي التحدي الكبير الذي يواجه اقتصادات شمال أفريقيا، وتشكل بيئة الأعمال التجارية أحد المحاور الرئيسية بالنسبة لحكومات المنطقة في هذا المجال. ولم يحصل إلا المغرب وتونس على مرتبة أقل من المئة من قائمة البلدان في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية لعام 2016. وتراجع التصنيف العالمي للجزائر ومصر في عام 2015. وبذلت موريتانيا جهودا كبيرة لتحسين بيئة أعمالها اعتبارا من عام 2013، لا سيما في مجال إنشاء المشاريع وفرص الحصول على الائتمان. واعتمدت حكومتها خارطة طريق جديدة لتحسين تصنيفها وفقاً لمؤشر ممارسة الأعمال التجارية في عام 2015.

ويشكل هذا القصور في تنويع الاقتصاد أيضا ضغطاً على الموارد المتاحة للحكومات من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لغالبية بلدان المنطقة، تعتمد الميزانية العامة للدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد غير المستقرة. وقد أُحرز تقدم في تحسين إدارة المالية العامة وتنويع الموارد، بما في ذلك الضرائب، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال. وتتجاوز حصة إيرادات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 19 في المائة تقريبا في جميع البلدان باستثناء السودان (7.3 في المائة).

وأخيرا، تشكل البطالة مشكلة مستعصية في بلدان المنطقة، حيث يتجاوز معدلها 10 في المائة في معظم البلدان. وشريحة الشباب هي الأكثر تأثرا بالبطالة حيث يفوق معدل البطالة في صفوفهم 25 في المائة في جميع البلدان، باستثناء المغرب (19.3 في المائة في عام 2013).

أما التكامل الاقتصادي، فلا يزال ضعيفاً في المنطقة إذ لا تتجاوز نسبة الصادرات والواردات بين بلدان المنطقة 4 في المائة.

الإطار 1: التكامل الإقليمي

فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، يحتل المغرب المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي، بينما يحتل المرتبة السابعة عشرة في تجمع الساحل والصحراء من حيث التكامل التجاري، ويأتي في المرتبة الثانية في اتحاد المغرب العربي والثالثة في تجمع الساحل والصحراء من حيث التكامل الإنتاجي، وذلك حسب دليل التكامل الإقليمي الأفريقي الذي تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الجدول 1). ويدل هذا التصنيف على التحديات التي تواجهها المملكة في تنويع صادراتها إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، رغم الجهود المبذولة في هذا المسعى.

ويهدف دليل التكامل الإقليمي الأفريقي إلى تحديد مدى احترام بلدان القارة لالتزاماتها في إطار آليات التكامل القارية مثل خطة عام 2063 ومعاهدة أبوجا.

والدليل عبارة عن مشروع مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يغطي الجوانب التالية: حرية تنقل الأشخاص، والتكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي، والصلات المتبادلة والهياكل الأساسية الإقليمية. ويعرض الفرع التالي معلومات عن بعض مؤشرات الدليل. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على التقرير المعد عن الدليل وزيارة الموقع الشبكي المخصص له.

الجدول 1: موجز أداء المغرب فيما يتعلق بالأبعاد الواردة في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي

الأداء الشامل – المرتبة 9 في تجمع الساحل والصحراء (العلامة 0.45-) والمرتبة 1 في اتحاد المغرب العربي (العلامة 8.85-)*

حرية تنقل الأشخاص – المرتبة 18 في تجمع الساحل والصحراء المرتبة (العلامة 0.33-) والمرتبة 4 في اتحاد المغرب العربي (العلامة – 0.33) البلد الأفضل أداء في الاتحاد هو الجزائر (العلامة 0.8-).	التكامل التجاري – المرتبة 17 في تجمع الساحل والصحراء (العلامة 0.32-) والمرتبة 2 في اتحاد المغرب العربي (العلامة – 0.79) البلد الأفضل أداء في الاتحاد هو تونس (العلامة 0.97-)	التكامل الإنتاجي - المرتبة 3 في تجمع الساحل والصحراء (العلامة 0.54-) والمرتبة 2 في اتحاد المغرب العربي (العلامة – 0.59) البلد الأفضل أداء في الاتحاد هو تونس (العلامة 0.67-)	الهياكل الأساسية - المرتبة 2 في تجمع الساحل والصحراء (العلامة 0.54-) والمرتبة 1 في اتحاد المغرب العربي (العلامة 0.67-)	التكامل المالي وسياسات الاقتصاد الكلي المتوائمة - المرتبة 11 في تجمع الساحل والصحراء (العلامة 0.49-) والمرتبة 1 في اتحاد المغرب العربي (العلامة 0.5-)

حرية تنقل الأشخاص

بالنسبة لهذا الجانب، تُصنف البلدان الأفريقية حسب مؤشرين هما: حصة البروتوكولات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص على مستوى صكوك الجماعات الاقتصادية الإقليمية المصدق عليها، وعدد البلدان الأفريقية الأخرى المصرح لرعاياها بالدخول دون الحاجة إلى تأشيرة أو بتأشيرة تُمنح عند الوصول.

وقد أحرز المغرب على نتائج متوسطة فيما يتصل بهذا الجانب. فبحسب المصادر التي جرى الرجوع إليها، يسمح المغرب لرعايا 25 بلداً أفريقياً بدخول أراضيه دون تأشيرة أو بتأشيرة تُمنح عند الوصول. وقد صدّق المغرب على صك اتحاد المغرب العربي وصك تجمع الساحل والصحراء.

* هناك نظام قيد الإعداد يقارن أداء كل البلدان الأفريقية من حيث التكامل الإقليمي وسيُدرج في التحديث المقبل لهذا الموجز القطري.

التكامل التجاري

يتألف الدليل من ثلاثة مؤشرات تتعلق بالتكامل التجاري، وهي معدل التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات ضمن الجماعة الاقتصادية الإقليمية الواحدة والصادرات والواردات من البضائع ضمن الجماعة الاقتصادية الإقليمية الواحدة. ولا يشمل الدليل تجارة الخدمات لعدم كفاية البيانات المتوافرة عن هذا النوع من التجارة في القارة الأفريقية.

وبدراسة هذه المؤشرات، يتبين أن المغرب وضع تعريفات جمركية قريبة من المستوى الصفري على الواردات الآتية من اتحاد المغرب العربي، حيث لا يتعدى معدل التعريفة الجمركية نسبة 0.01 في المائة حسب آخر البيانات المتاحة.

ولكن التبادل التجاري المغربي مع سائر بلدان الاتحاد ضعيف للغاية. فلم تمثل واردات المغرب إلا نسبة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، في حين لم تتجاوز وارداته من تجمع الساحل والصحراء نسبة 0.8 في المائة. ويلاحظ على سبيل المقارنة أن السلع التي تستوردها تونس (اتحاد المغرب العربي) تشكل نسبة 4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن السلع التي تستوردها مالي (تجمع الساحل والصحراء) تمثل نسبة 15 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بصادرات المغرب، فهي تمثل نحو 0.5 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي بالنسبة إلى اتحاد المغرب العربي و1 في المائة بالنسبة إلى تجمع الساحل والصحراء.

وتُعتبر هذه النتائج ضعيفة مقارنةً بنتائج تونس (اتحاد المغرب العربي) التي تمثل صادراتها نحو 3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ومقارنة بنتائج توغو (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) التي تمثل صادراتها نحو 11 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

التكامل الإنتاجي

يحتل المغرب المرتبة السادسة بين البلدان الأفريقية فيما يتعلق بدليل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتصل بتكامل تجارة البضائع، وهو ما يعني أن الإنتاج المغربي يتسم بقدر كافٍ نسبياً من التخصص يتيح له الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية[6].

ورغم ضعف حصة التدفقات الإقليمية في الناتج المحلي الإجمالي المغربي، يُلاحظ حدوث تقدم جيد فيما يتعلق بتدفقات السلع الوسيطة.

ففي عام 2013، بلغت قيمة الواردات من هذه السلع الآتية من اتحاد المغرب العربي 113 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، و218 مليون دولار بالنسبة إلى تجمع الساحل والصحراء. وبذلك يحتل المغرب المرتبتين الثانية في الاتحاد والخامسة في التجمع.

وعلى المنوال نفسه، تمثل الصادرات المغربية من السلع الوسيطة ما قيمته 113 مليون دولار (اتحاد المغرب العربي) و326 مليون دولار (تجمع الساحل والصحراء). وبذلك يحتل المغرب المرتبتين الثانية والرابعة على التوالي.

الهياكل الأساسية

سجل المغرب أداءً ممتازا في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهو يحتل المرتبة الثانية على مستوى أفريقيا، بعد كينيا، من حيث سرعة الاتصالات (21 ميغابايت)، وهو الأمر المهم بالنسبة للاتصالات الدولية، وخاصة لدعم تجارة الخدمات.

ومنذ 2004، وضع المغرب مجموعة من الأدوات من أجل تطوير قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما الهياكل الأساسية، وشملت هذه الأدوات مذكرات تحتوي

6 استند الحساب إلى متوسط الكميات التالية: التكامل التجاري للمغرب مع تجمع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي.

على توجيهات عامة ومخططا أُطلق عليها اسم مخطط المغرب الرقمي في عام 2013. وقد نُفذت عن طريق هذه الأدوات إصلاحاتٌ أدت إلى تحسّن ملحوظ في إمكانية وصول المستعملين إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وتبوّأ المغربُ بفضلها مرتبةً رفيعة في مجال تكنولوجيات المعلومات.

وشكلت مذكرات التوجيهات العامة المتنوعة خارطة طريق حقيقية لجميع الأطراف المعنية، سواء أكانت هذه الأطراف من متعاملي القطاع الخاص أو العام. وأتاحت الإصلاحات تحقيق نتائج ضخمة، حيث وصل عدد المشتركين في خدمات الهاتف الأرضي والجوال إلى 34 مليونا وعدد المشتركين في خدمة الإنترنت إلى مليونين.

وللحفاظ على هذا الزخم وعلى المرتبة الرفيعة التي يحتلها المغرب، اعتمدت "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات" في عام 2013 "المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا" بالمغرب.

وتهدف هذه الخطة إلى تعميم إمكانية وصول سكان المملكة إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض بحلول عام 2022، وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- توفير سبل وصول جميع السكان إلى شبكات النطاق العريض (2 ميغابايت/ثانية على الأقل) بعد عشر سنوات على الأكثر من تنفيذ الخطة؛

توفير سبل وصول جميع الإدارات الحكومية، لا سيما تلك الكائنة في مناطق نائية أو غير مربحة اقتصاديا، إلى شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض (2 ميغابايت/ثانية على الأقل) بعد خمس سنوات على الأكثر من تنفيذ الخطة.وقد أدى بدء تنفيذ هذه الخطة الجديدة في عام 2014 إلى تطوير الهياكل الأساسية التقنية بما يسمح بنمو سريع لاستخدام شبكة الإنترنت. فشهد النطاق الترددي لشبكة الإنترنت الدولية نموا سنويا بنسبة 9.22 في المائة، إذ ارتفع من 412 غيغابايت/ثانية في عام 2013 إلى 450 غيغابايت/ثانية في عام 2014.

وفيما يتعلق بالقدرة الصافية على إنتاج الكهرباء حسب نصيب الفرد، يحتل المغرب المرتبة التاسعة على المستوى الأفريقي.

ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن أداء المغرب في بُعد التكامل المالي ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي على الموقع الشبكي لدليل التكامل الإقليمي في أفريقيا أو في التقرير الخاص بالدليل.

ويبدو أداء المغرب جيدا عموما فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي. بيد أن تعزيز تكامله مع باقي المنطقة يقتضي منه تحسين أدائه القُطري في مجالي حرية تنقل الأشخاص.

3

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

انتعاش النشاط الاقتصادي من جديد مدفوعاً بالأداء الزراعي والأداء الجيد لقطاع الصناعة

شهد عام 2014 تراجعاً في القيمة المضافة الزراعية[7] (2.5- في المائة) وانتعاشاً طفيفاً في القيمة المضافة للأنشطة غير الزراعية (3.1 في المائة). وأدى تعزيز الطلب الداخلي وتحسُّن الطلب العالمي الموجه إلى المغرب إلى دعم النمو، الذي بلغ نسبة 2.4 في المائة (مقابل 4.4 في المائة في عام 2013، الشكل 2)[8].

وفي عام 2014، ساهم القطاع الثانوي وقطاع الخدمات بشكل إيجابي في النمو (0.4 في المائة و3.2 في المائة على التوالي)، وذلك بسبب انتعاش قطاعي التعدين والإنشاءات والأشغال العامة، وتعزيز نمو الصناعات التحويلية، لاسيما صناعات الأغذية الزراعية والسيارات والطيران، وتحسُّن أنشطة الخدمات السوقية. واستفاد قطاع الخدمات في واقع الأمر من تعزيز أداء الأنشطة السياحية، وزيادة أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتعزيز الخدمات المقدمة للمؤسسات. وعلى الرغم من حدوث انخفاض بنسبة 3.5 في المائة خلال الفصل الرابع من عام 2014، سجلت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية زيادة فصلية بلغت معدل 4.4 في المائة. وشهد قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة فصلية في قيمته المضافة بلغت نسبة 6.4 في المائة. وفي المقابل، سجلت الصناعات التحويلية أضعف نمو كان معدله الفصلي أقل من 1 في المائة (الشكل 2).

7 عناصر الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2015، المندوبية السامية للتخطيط، تشرين الأول/أكتوبر 2015، والنشرة الفصلية لتحليل الظرفية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

8 البيانات الواردة في الجزء الذي يتناول الأداء الاقتصادي مستمدةٌ من النشرات الفصلية لتحليل الظرفية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط ووزارة المالية في الفصل الأخير من عام 2015، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الشكل 2: توزيع القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ونموها الحقيقي (بالنسبة المئوية) حسب قطاع النشاط في عام 2014

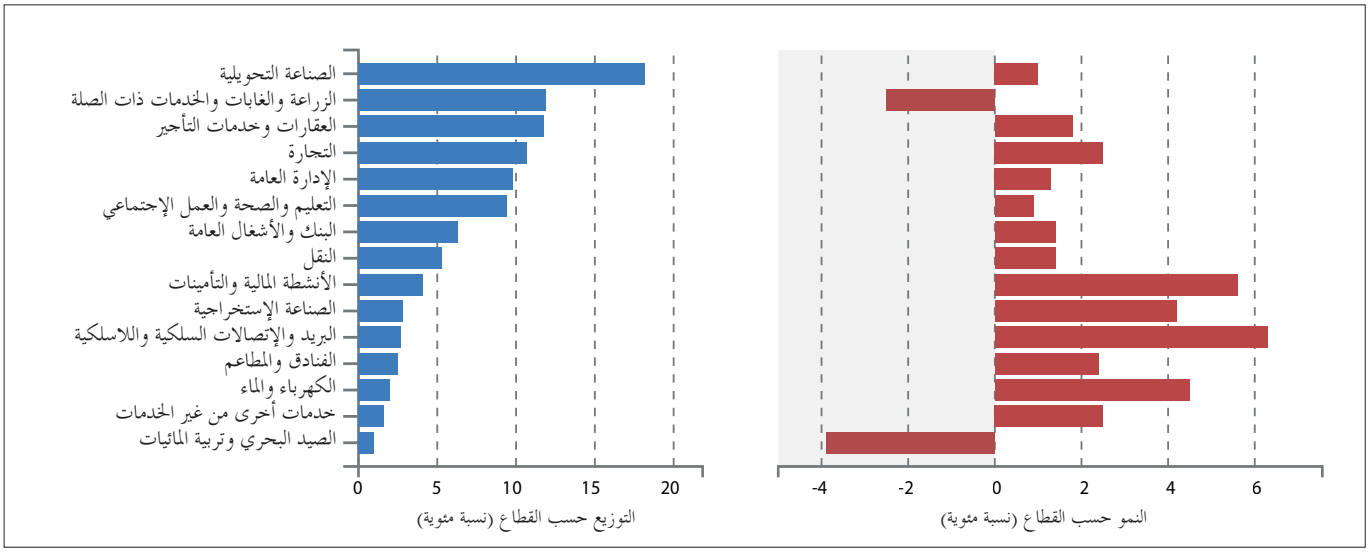

المصدر: البيانات المجمعة من الإدارات الوطنية (مديرية المحاسبة الوطنية، المندوبية السامية للتخطيط) *2015*.

ومن حيث التحول الهيكلي، ارتفعت حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 52 في المائة إلى 60 في المائة في مدة تزيد قليلا على 30 عاما. وعلاوة على ذلك، وبفضل الجهود الكبيرة التي بُذلت لتحديث الصناعة وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية إليها، سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع نموا بلغ معدله 6.2 في المائة خلال الفترة 2006 - 2013، مقابل 2.5 في المائة فقط خلال الفترة 1998 - 2005. وابتداءً من عام 2005، تميز تطور قطاع الصناعة بحدوث تغير هيكلي وتباطؤ في القطاعات التقليدية مثل المنسوجات والملابس وتزامن ذلك مع ظهور مهن جديدة في مجالي صناعة السيارات والطيران. وتراجعت حصة قطاع المنسوجات والملابس من حيث القيمة المضافة الإجمالية من 4.5 في المائة إلى 2.7 في المائة بين عامي 2000 و2013. وبذلك، تشكل مساهمة قطاع الصناعة 15.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2014 ويوفر القطاع 1.2 مليون فرصة عمل أي ما يعادل 11.4 في المائة من السكان العاملين. وتحتل صناعة الأغذية الزراعية مكانةً مهمة في قطاع الصناعة بمساهمة تبلغ 30 في المائة تقريبا من القيمة المضافة الصناعية و23 في المائة من فرص العمالة و12 في المائة من الصادرات الصناعية. وفي ضوء النتائج المشجعة التي حققها الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، أطلقت الحكومة في نيسان/أبريل 2014 برنامج تسريع التنمية الصناعية للفترة 2014 - 2020 بغية إعطاء دفعة جديدة للقطاع الصناعي ككل، مع تركيز التنمية الصناعية بصفة خاصة في المهن العالمية الجديدة للمغرب. والبرنامج عبارة عن خريطة طريق واضحة تحدد للقطاع ثلاثة أهداف رئيسية حتى عام 2020 هي: (1) استحداث نصف مليون وظيفة يساهم فيها بصورة متساوية الاستثمار المباشر الأجنبي وقاعدة الصناعة الوطنية التي تم تجديدها؛ (2) زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 9 نقاط، من 14 في المائة إلى 23 في المائة بحلول عام 2020؛ (3) تحسين توازن الميزان التجاري.

وعلى صعيد الطلب العالمي، ساهم الاستهلاك النهائي بمقدار 2.3 نقطة أساس في النمو الذي تحقق عام 2014 (الشكل 3)، وساهم صافي الطلب الخارجي بمقدار 1.2 نقطة. وكان استهلاك الأسر المعيشية مدفوعاً بالتحسّن النسبي في دخل الأسر التي استفادت

من التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج، وتحسُّن ظروف سوق العمل، والتوجهات الجيدة نسبيا لأرصدة القروض الاستهلاكية.

وانخفض تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة 0.4- في المائة في عام 2014 مقابل 0.2+ في المائة في عام 2013، وساهم في النمو بنسبة 0.1- في المائة (مقابل 0.5- في المائة عام 2013، الشكل 3).

الشكل 3: توزيع مكونات الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ونموها الحقيقي بالنسبة المئوية، على أساس نهج الطلب في عام 2014

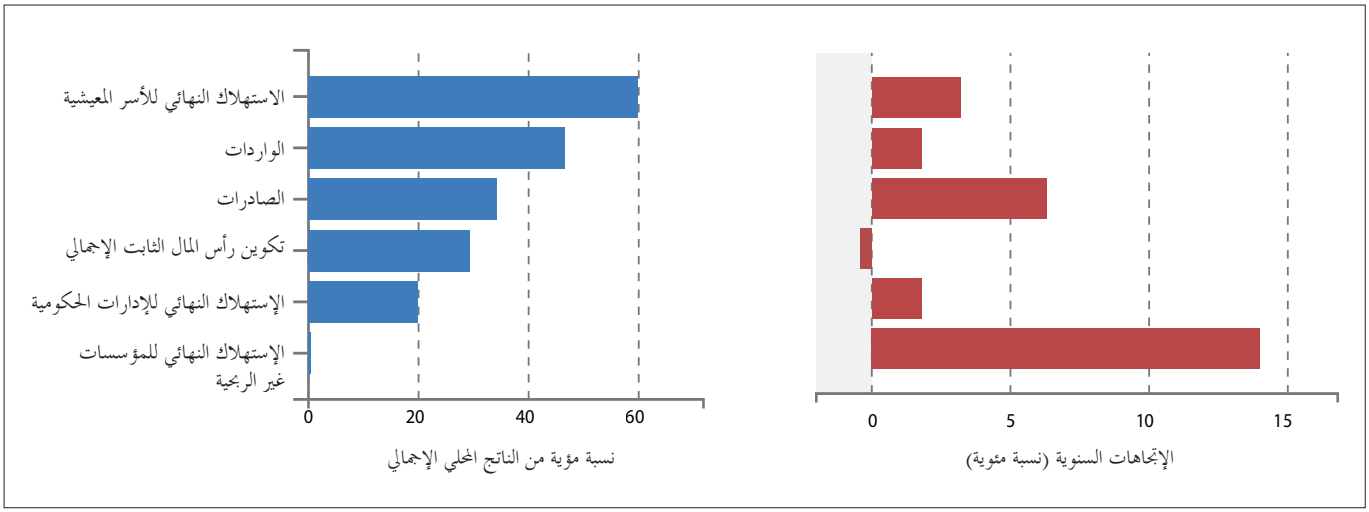

وفي مواجهة الطلب الخارجي غير المؤكد بعد، تعمد المؤسسات التجارية إلى خفض وتيرة استثماراتها. ففي حين سجلت صادرات السلع المصنعة زيادةً بنسبة 35.5 في المائة في عام 2010 و16.7 في المائة في عام 2011، تراجع النمو إلى أقل من 6 في المائة في عام 2012 وإلى 0.6- في المائة في عام 2013. وفي عام 2014، زادت صادرات السلع المصنعة بنسبة 12.5 في المائة.

وفي عام 2015، سجلت القيمة المضافة الزراعية ارتفاعا ملحوظا حيث قُدر معدل نموها بنسبة 12 في المائة خلال الفصل الأول من العام (مقابل 1.6- في المائة خلال الفصل الأول من عام 2014). وشهد الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي تَبَاطُؤاً طفيفاً من 3.4 في المائة إلى 3.1 في المائة. وخلال الفصل الثالث من عام 2015، سجلت القيمة المضافة للقطاعات غير الزراعية نموا بنسبة 1.8 في المائة، بعد أن ارتفعت بنسبة 1.6 في المائة خلال الفصل الثاني من العام. والأنشطة الأكثر ديناميكية هي الكهرباء والخدمات باستثناء السياحة. والواقع أن قطاع الطاقة الكهربائية سجل زيادة في الحجم بنسبة 7.1 في المائة خلال سنة واحدة بحلول النصف الأول من عام 2015، بعد نمو بلغ 5.6 في المائة في العام السابق.

وانخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 2.9 في المائة خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بالنصف الأول من عام 2014.

أما فيما يتعلق بالطلب، فسيكون الطلب النهائي هو الدافع للنمو في عام 2015 (+ 3.8 في المائة خلال الفصل الثاني من العام على أساس سنوي مقارن)، وذلك بفضل ارتفاع المداخيل الزراعية، وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج (6.5+ في المائة خلال الفصل الثاني من العام)، وزيادة استحداث الوظائف، وتحسن القروض الاستهلاكية (وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في عام 2014).

ومن المتوقع أن يسهم الطلب الخارجي بشكل إيجابي في النمو، مع حدوث انتعاش للصادرات واستمرار انخفاض الواردات. كما يُتوقع أن يسجل الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب زيادة بنسبة 3 في

المائة في عام 2015، وسوف يحدث ذلك تأثيراً إيجابياً على الميزان التجاري. وقد تراجع العجز التجاري بنسبة 7.9 في المائة خلال الفصل الثالث من عام 2015.

ومن شأن هذه التطورات أن تسمح بالتنبؤ بحدوث نمو يقدر بنسبة 4.4 في المائة تقريبا في عام 2015 (المندوبية السامية للتخطيط، أيلول/سبتمبر 2015).

وعلى صعيد العمالة، ارتفع معدل البطالة للسنة الثالثة على التوالي في عام 2014 ليصل إلى 9.9 في المائة مقابل 9.2 في المائة في عام 2013 (بزيادة قدرها 0.8 نقطة في المناطق الحضرية ليبلغ نسبة 14.8 في المائة).

الإطار 2: التوقعات الاقتصادية الخاصة بالمغرب

الهدف من تقييم نوعية التوقعات الاقتصادية هو تزويد صانعي القرار السياسي بمعلومات عن مدى موثوقية التنبؤات المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي التي تعدها الهياكل الوطنية والدولية، بغية توجيههم بشكل أفضل في مجال صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها. ويُذكر من بين المؤسسات التي تُعِد توقعات بشأن النمو الاقتصادي في المغرب مصرفُ التنمية الأفريقي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست وصندوق النقد الدولي. وقد كانت التوقعات الأكثر تفاؤلا لعام 2014 هي تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي (3.9 في المائة)، في حين توقع كلّ من مصرف التنمية الأفريقي ووحدة البحوث الاقتصادية حدوثَ نمو بمعدل 3.2 في المائة (الشكل 4). وظل الفرق بين جميع التوقعات الصادرة عن هذه المنظمات في حدود 2.1 في المائة تقريباً لكل السنوات خلال الفترة 2008 - 2014، ولكن عام 2008 يشكل استثناءً (الشكل 2). ففي ذلك العام، بلغت التوقعات الأكثر تفاؤلا حوالي 6.5 في المائة (صندوق النقد الدولي)، مقارنةً بنمو بنسبة 5 في المائة التي توقعتها وحدة البحوث الاقتصادية لمجلة ذي إيكونمست للمغرب.

الشكل 4: توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب كل مؤسسة

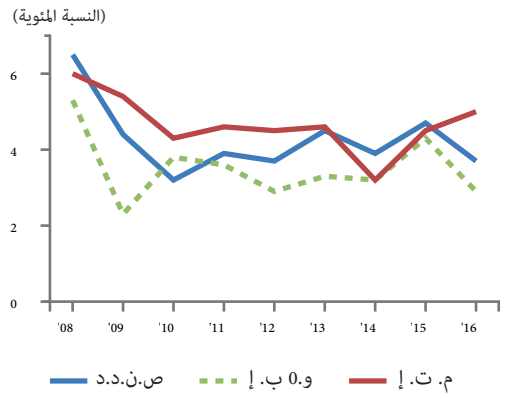

الشكل 5: دقة التوقعات

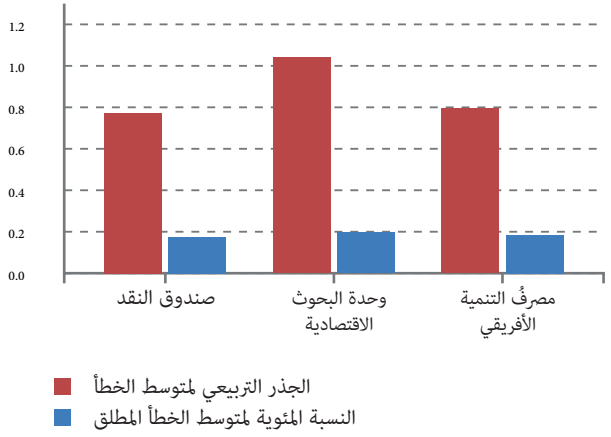

ما مدى دقة هذه التوقعات؟ تُقيّم دقة التوقعات من خلال مقياسين شائعين، هما الجذر التربيعي لمعدل مربعات الخطأ ومعدل الخطأ المطلق بالنسبة المئوية. وكلما ارتفعت قيمة هذين المقياسين، قلّت دقة التوقعات. ويشير تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة خلال الفترة 2008 - 2014 هي الأكثر دقة (الشكل 5). ومع ذلك، فإن هامش الخطأ بالنسبة لهذه التوقعات طفيف، مما يشير إلى أن المنظمات الثلاث قد قدمت توقعات متماثلة الدقة.

2.3. المالية العامة

دفع تدهور وضع المالية العامة ابتداء من عام 2010 الحكومة إلى تنفيذ تدابير لتقويمها. وجرى تعديل الميزانية ابتداء من عام 2013، مما أدى إلى تقليل عجز الميزانية (باستثناء الخصخصة) بمعدل 2.1 و0.2 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2013 و2014 على التوالي (الشكل 6). وأصبح الرصيد العادي إيجابيا من جديد في عام 2014، مما يشير إلى تصحيح الوضع.

وتقلص عجز الميزانية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 بسبب انخفاض النفقات العادية (6.5- في المائة) بصورة أكبر من الإيرادات العادية (4.6- في المائة)[9]. وبلغت الإيرادات 120.6 مليار درهم في نهاية تموز/يوليه 2015. ويرجع انخفاض الإيرادات العادية في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية، في حين تراجعت الإيرادات الضريبية (التي تصل إلى 105 مليارات درهم) إلى 0.3- في المائة.

وارتفعت إيرادات الضرائب المباشرة بنسبة 1.6 في المائة لتبلغ 46.7 مليار درهم. أما الإيرادات غير المباشرة فتراجعت بنسبة 2.1- في المائة لتبلغ 44.3 مليار درهم. ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة، والتي تبلغ نحو 30.4 مليار درهم، حيث انخفضت بنسبة 2.3 في المائة. وقد حدث هذا الانخفاض بسبب انخفاض الواردات الذي يعزى بصفة خاصة إلى انخفاض فاتورة الطاقة.

وانخفضت النفقات العادية إلى 9.3 مليار درهم نتيجة لانخفاض تكاليف المقاصة بنسبة 56.4 في المائة. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار البنزين والوقود منذ كانون الثاني/يناير 2014، وانخفاض أسعار الديزل في كانون الثاني/يناير 2015. وفي المقابل، زاد عبء الدين بنسبة 22.4 في المائة ليصل الى حوالي 18 مليار درهم.

وزاد الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة 0.5 في المائة على أساس سنوي مقارنة بشهر تموز/يوليه 2014، وبلغ في المجموع 92.1 مليار درهم.

وأخيرا، سجلت نفقات الاستثمار زيادة بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 32 مليار درهم.

ونتيجة لذلك، بلغ عجز الموازنة 23.6 مليار درهم مقابل 31.7 مليار درهم في العام السابق.

وبالنظر إلى هذه التطورات، بلغ الدين المحلي 470 مليار درهم في نهاية تموز/يوليه 2015، بزيادةٍ قدرها 6.1 في المائة مقارنة بنهاية تموز/يوليه 2014. وبلغ الدين الخارجي 140 مليار درهم في نهاية تموز/يوليه 2015، أي أنه حقق انخفاضا بنسبة 0.6- في المائة بالمقارنة مع نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014. وارتفعت الديون المحلية والخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 35.6 في المائة إلى 48.1 في المائة ومن 10.5 في المائة إلى 15.2 في المائة على التوالي خلال الفترة 2009 - 2014.

الشكل 6: الأرصدة العامة للخزانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2015

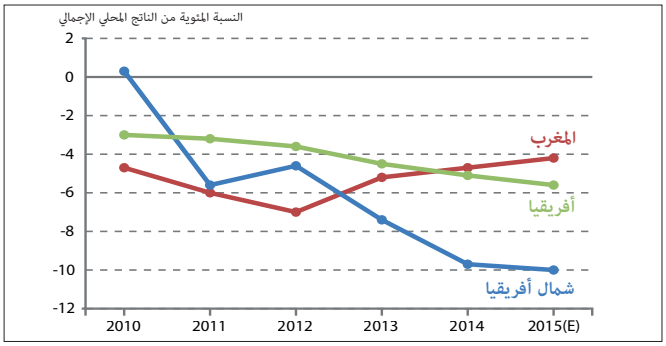

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والمالية-المغرب، أيار/مايو *2015* وتقديرات صندوق النقد الدولي، شباط/فبراير *2015*

وفيما يتعلق بمجموع الاستثمار، فقد توقف منحاه التصاعدي الذي بدأ منذ عام 2010 ليشهد انخفاضا في عام 2014 حيث بلغ 32.5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل 32.6 مليار دولار عام 2013 (الشكل 7). واستمر هذا الاتجاه في عام 2015 مع انخفاض أكبر ليبلغ 29.2 مليار دولار من دولارات

9 الأرقام الواردة في هذا الجزء مستقاة من النشرة الفصلية لتحليل الظرفية الصادرة عن وزارة المالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الولايات المتحدة. وأكد هذه الاتجاهات الصافية أيضا تراجعُ معدل الاستثمار من 30.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 29.4 في المائة عام 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى 28.5 في المائة عام 2015 (الشكل 8).

الشكل 7: اتجاهات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والاستثمار المباشر الأجنبي، بمليارات دولارات الولايات المتحدة

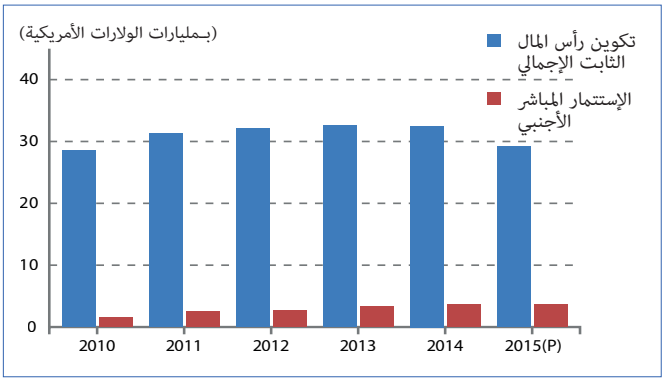

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، تشرين الأول/أكتوبر *2015*.

وتراجعُ الاستثمار جاء نتيجة لانخفاض أكبر حجما في الاستثمار الوطني نظراً لأن الاستثمار المباشر الأجنبي شهد تحسناً طفيفاً خلال الفترة ذاتها، فارتفع في عام 2014 من 3.3 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى 3.58 مليار دولار وقُدرت قيمته بمبلغ 3.7 مليار دولار في عام 2015. وبسبب الضعفُ النسبي لحصة الاستثمار المباشر الأجنبي من إجمالي الاستثمار في المغرب (10.3 في المائة عام 2014 و11 في المائة عام 2015، الشكل 9) حقق الاستثمار المباشر الأجنبي أداءً جيداً مكّن بدوره من المحافظة على الاتجاه التصاعدي للاستثمار. وهذا الضعف، الثابت على ما يبدو منذ عام 2010، والذي يظهر قيما أقل من المتوسط في شمال إفريقيا، يشهد مع ذلك تحسنا مطردا من سنة إلى أخرى. وعليه، يمكن توقع أن يشكل الاستثمار المباشر الأجنبي نسبة 12.7 في المائة عام 2015 مقابل 11 في المائة عام 2014. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يصل الاستثمار خلال بضع سنوات إلى المعدل السائد في شمال أفريقيا الذي لم يبارح نسبة 15.5 في المائة.

وتراجعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية من 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2007 إلى 3.9 في المائة خلال الفترة 2008 - 2014. ومن حيث التوزيع الجغرافي، تعد فرنسا في مقدمة الدول المستثمرة في المغرب، بيد أن حصتها انخفضت من 43.1 في المائة بين عامي 2000 و2007، إلى 39.2 في المائة بين عامي 2008 و2013. وكان هذا التراجع لفائدة بلدان أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة (5.3 في المائة بين عامي 2008 و2013 مقابل 2.5 في المائة بين عامي 2000 و2007) والمملكة العربية السعودية (3.7 في المائة مقابل 1.9 في المائة) ودولة الكويت (0.9 في المائة مقابل 0.2 في المائة).

الشكل 8: النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

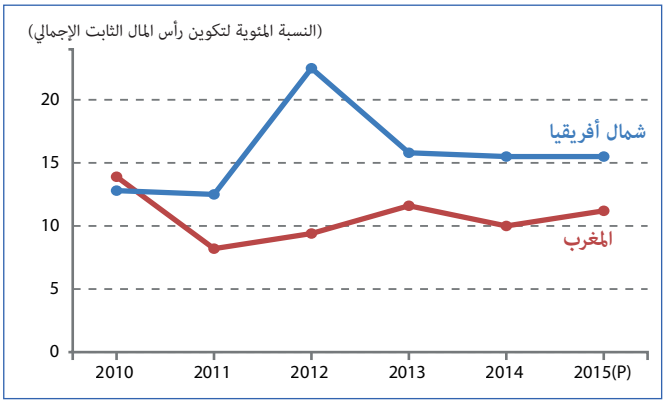

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب وصندوق النقد الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، أيلول/سبتمبر *2015*

ومن المرجح أن هذا التطور التدريجي في المغرب يعزى إلى الحوافز الواضحة التي تلقاها القطاع الخاص غير المحلي من خلال رؤية 2020 التي تهدف إلى جذب الاستثمار المباشر الأجنبي نحو قطاعات مثل الالكترونيات والمنسوجات والخدمات المقدمة للخارج والسياحة. كما يعزى إلى الرغبة القوية للمملكة المغربية في إطلاق سياسة صناعية تعتمد بشكل كبير على استراتيجية تنمية الصادرات. واستُهدفت سبعة قطاعات موجهة نحو التصدير ونظر إليها على أنها استراتيجية وواعدة، وهي: استضافة الشركات الأجنبية، والسيارات، والإلكترونيات، وتجهيز المنتجات البحرية، والطيران، والمنسوجات والجلود، والصناعات الغذائية. وينبغي أن

تشكل محركات النمو السبعة هذه نسبة 70 في المائة من النمو الصناعي في المغرب اعتبارا من عام 2015، وأن تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 1.6 في المائة (أي 90 مليار درهم) وإلى استحداث 400 ألف وظيفة.

وينبغي أن تستمر غالبية هذه القطاعات، وبخاصة قطاع السيارات، في الاستفادة من ضخ رؤوس الأموال من الخارج، وإن كان من من الممكن، بل من المستصوب، أن يؤثر تطوير الأنشطة ذات الصلة تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الوطني.

الشكل 9: تطور معدلات الاستثمار

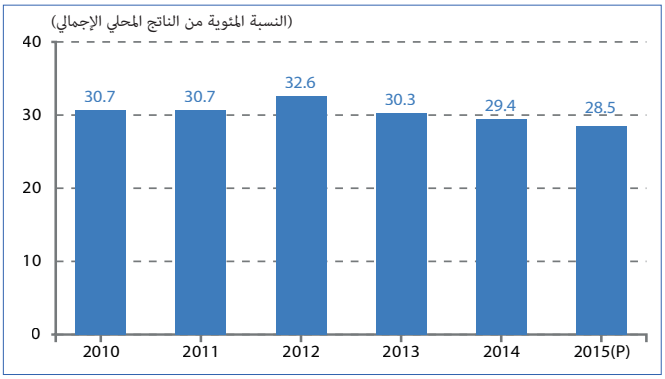

المصدر: المؤلفون، مجمّعة من بيانات وزارة الاقتصاد والمالية، المغرب، أيار/مايو *2015*

3.3. السياسة النقدية

يُلاحظ أن التضخم اتخذ منحى تصاعديا منذ بداية عام 2015 على الرغم من بقائه تحت السيطرة. فقد بلغت نسبته 2.4 في المائة في تموز/يوليه مقابل 1.5 في المائة خلال الفصل الأول و2 في المائة خلال الفصل الثاني من عام 2015. وبلغ تسارع زيادة الأسعار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 1.8 في المائة في المتسوط مقابل 0.5 في المائة خلال الفترة نفسها من عام 2014. وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى تقلب أسعار المواد الغذائية وزيادة أسعار التبغ. وارتفع معدل التضخم الأساسي من 1.3 في المائة إلى 1.5 في المائة بين الفصلين الأول والثاني. ومن المتوقع إجمالا أن يبلغ معدل التضخم 1.6 في المائة في عام 2015، مقارنةً بنسبة 1.77 في المائة في عام 2014 (الشكل 10)[10].

وبلغ معدل تضخم السلع غير القابلة للتداول 1.3 في المائة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2015 مقابل 1.1 في المائة خلال الفصل الأول. وارتفع معدل تضخم السلع القابلة للتداول من 1.6 في المائة إلى 1.7 في المائة.

الشكل 10: معدلات التضخم السنوية، المغرب/شمال أفريقيا، 2010 - 2015 (بالنسبة المئوية)

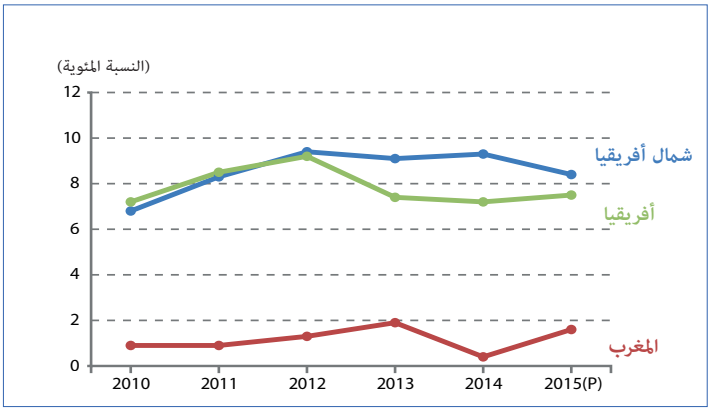

المصدر: البيانات الوطنية (استبيان المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المواقع الشبكية الرسمية)، صندوق النقد الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، أيلول/سبتمبر *2015*.

وخفض بنك المغرب سعر الفائدة الرئيسي الى 2.5 في المائة على مرحلتين تشتمل كل منهما على 25 نقطة أساس في شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2014. وظلت هذه النسبة ثابتة منذ ذلك الحين، مما يعكس تطور المجاميع النقدية وعوامل التضخم على حد سواء، والحاجة إلى دعم النمو.

وتراجعت وتيرة نمو الكتلة النقدية، محسوبة بمجموع السيولات الاقتصادية، من 6.2 في المائة خلال الفصل الثاني إلى 5.3 في المائة في نهاية تموز/يوليه، ويتوقع أن تصل إلى 5 في المائة في عام 2015. ولا يترتب على هذه الوتيرة المعتدلة تأثير تضخمي.

10 النشرة الفصلية لتحليل الظرفية الصادرة عن وزارة المالية في كانون الثاني/يناير 2016.

ومن المتوقع وصول الائتمان إلى 3 في المائة في عام 2015، وذلك بسبب تباطؤ قروض الاستهلاك وقروض التجهيز. وسجلت قروض الاستهلاك زيادة بنسبة 5.7 في المائة في نهاية تموز/يوليه 2015 مقابل 7.1 في المائة في العام السابق. وزادت قروض التجهيز بنسبة 1.6 في المائة مقابل 5.2 في المائة في العام السابق.

وفيما يخص السيولة المتفورة لدى المصارف، فقد زاد معدلها بقيمة 5.9 مليار درهم خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس بالمقارنة مع الفصل الثاني، وتراجع معدل تدخلات بنك المغرب إلى 36.3 مليار درهم.

وفيما يخص أسعار الفائدة، فقد تراجعت نسبتها الى 3.68 في المائة في تموز/يوليه على الودائع لمدة 6 أشهر و12 شهرا مقارنة بمعدله في الفصل الثاني من العام 2015 الذي بلغ 3.71 في المائة. وفي الفصل الثالث من عام 2015، انخفضت أسعار الفائدة بالنسبة للسوق الأولية لسندات الخزينة (9- نقاط أساس للسندات فئة 52 أسبوعا إلى 5 سنوات، 14- نقطة للسندات فئة سنتين، وأخيرا 27- نقطة للسندات فئة 10 سنوات).

وانخفض سعر الصرف الفعلي للدرهم في الجزء الثاني من عام 2015 بنسبة 0.76 في المائة من حيث القيمة الاسمية وبنسبة 1.89 في المائة من حيث القيمة الحقيقية، وذلك بسبب فارق التضخم لصالح المغرب.

4.3. ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية

شهدت بنية الصادرات المغربية تطوراً كبيراً بين عامي 1998 و2014، وقد كان لذلك تأثير على التحول الهيكلي الجاري. فقد ارتفعت حصة آليات ووسائل النقل من 8.8 في المائة عام 1998 إلى 29.2 في المائة عام 2014، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع صادرات قطاع السيارات. وتعززت حصص الصناعات الاستخراجية والمنتجات الكيميائية، لتصل إلى 12.8 في المائة و16.6 في المائة من الصادرات في عام 2014، مقابل 11.7 في المائة و12.6 في المائة عام 1998، وكان ذلك بفضل قوة الصادرات من الفوسفات ومشتقاته.

وانخفضت حصة صادرات الملابس والمنتجات الزراعية من 35.5 في المائة و22.8 في المائة عام 1998 إلى 13.9 في المائة و19.5 في المائة عام 2014، وهو أمر لم يكن مفاجئاً.

ونجم هذا التحول عن توجه الصناعة المغربية إلى المهن العالمية الجديدة، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات من المنتجات مثل الأسلاك والكابلات الكهربائية (ارتفعت حصتها من 1.7 إلى 10.4 في المائة بين عامي 1998 و2014). ويعود ذلك أيضا إلى ظهور منتجات جديدة، خاصة السيارات السياحية والطائرات والمعدات ذات الصلة وقطع الغيار، بلغت صادراتها 9.6 في المائة و1.6 في المائة على التوالي من إجمالي المبيعات في المغرب.

وبلغت حصة السلع الإنتاجية من صادرات المملكة نحو 17 في المائة (الشكل 11).

الشكل 11: بنية الصادرات المغربية في عام 2014 (بالنسبة المئوية)

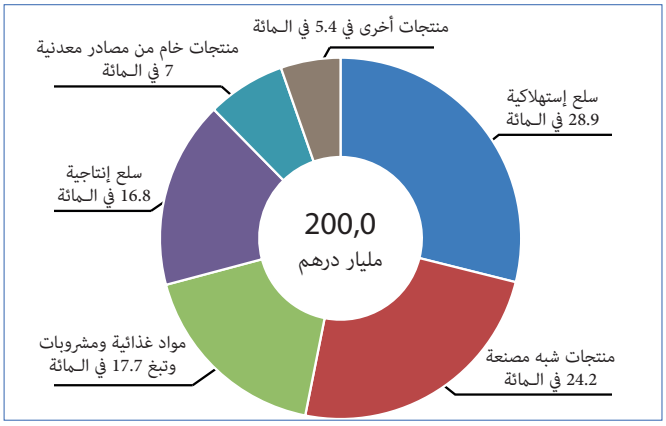

المصدر: بنك المغرب، *2015*

وفي عام 2014، بلغ العجز التجاري 186- مليار درهم[11] (6- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 198.3- مليار درهم (7.6- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق (الشكل 12)، وهو ما سمح بتحسُّن معدل تغطية الصادرات للواردات الذي بلغ 53.4 في المائة مقابل 48.4 في المائة في عام 2013.

11 في عام 2014 بلغ متوسط سعر الصرف لدولار الولايات المتحدة مقابل الدرهم المغربي 8.458.

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد تفوقت إسبانيا على فرنسا لتحتل مرتبة الزبون والمورد الأول للمغرب في عام 2014، فهي تستحوذ على 22 في المائة من الصادرات المغربية مقابل 20.7 في المائة لفرنسا و13.4 في المائة من الواردات مقابل 13.3 في المائة.

وفيما يتعلق بالتدفقات المالية، ارتفعت إيرادات السفر بنسبة 3 في المائة عن العام السابق لتصل إلى 59.3 مليار درهم، في حين بلغت قيمة عمليات نقل المغاربة المقيمين في الخارج 59.1 مليار درهم، بزيادة مقدارها 2 في المائة سنويا. أما إيرادات الاستثمار المباشر الأجنبي، فقد انخفضت بنسبة 6.7 في المائة، من 39 إلى مليار درهم إلى 36.4 مليار درهم.

انخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري

انخفض العجز في ميزان الحساب الجاري من 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 5.9 في المائة في عام 2014، وقد أدى انخفاض أسعار النفط وجودة الموسم الزراعي إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري الذي استقر في أواخر شهر آب/أغسطس عام 2015 عند 104 مليار درهم، مسجلا انخفاضا كبيرا بنسبة 20.4 في المائة (26.7 مليار درهم) على أساس سنوي. وتحسنت تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 7.2 نقطة لتبلغ 57.8 في المائة. وارتفعت الصادرات بنسبة 6.6 في المائة، في حين انخفضت الواردات بنسبة 6.7 في المائة.

الشكل 12: تطور الحساب الجاري، بمليارات الدراهم المغربية

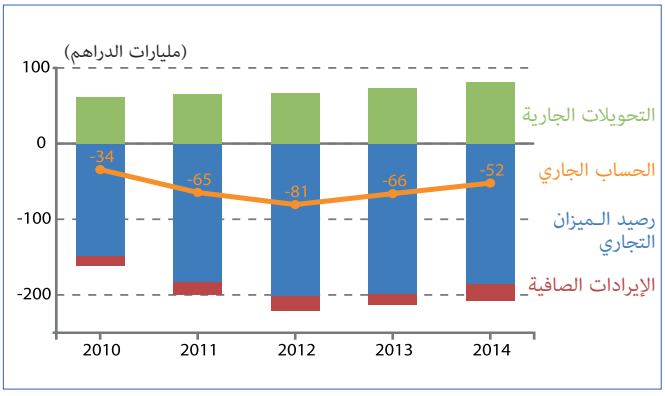

المصدر: الأونكتاد وبنك المغرب، *2015*

ويُعزى التطور الإيجابي في الصادرات اساساً إلى العوامل التالية:

- ارتفاع قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاته، مدفوعا بتحسن الأسعار العالمية بحوالي 18.4 في المائة ليستقر عند 30.1 مليار درهم، وهو ما يمثل 21.1 في المائة من إجمالي الصادرات؛
- ارتفاع صادرات قطاع "السيارات" بنسبة 15 في المائة لتبلغ 30.5 مليار درهم، ويصبح بذلك أول باب للتصدير لدى المملكة؛
- ارتفاع صادرات قطاع "الزراعة والمنتجات الغذائية" التي بلغت 28.5 مليار درهم، بزيادة قدرها 11.8 في المائة.

وقد تراجعت قطاعات "الغزل والنسيج والجلود"، و"الإلكترونيات" و"صناعة الطيران" بنسبة 1.7 في المائة (22.4 مليار درهم) و1.4 في المائة (5.2 مليار درهم) و1.1 في المائة (4.6 مليار درهم)، على التوالي.

ويفسر هذا الانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 6.7 في المائة التي استقرت عند 246.5 مليار درهم في نهاية آب/أغسطس 2015[12] بانخفاض الواردات من منتجات الطاقة أساسا، ويفسر بصورة أقل بانخفاض الواردات من القمح. وتشهد الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات شبه المصنعة والمواد الخام تزايدا خلال الفترة نفسها.

وتشهد الواردات من منتجات الطاقة انخفاضا بنسبة 30 في المائة حيث استقرت عند 46.1 مليار درهم. وكانت تمثل نسبة 24 في المائة من واردات عام 2014 (الشكل 13). أما المنتجات الغذائية، فقد انخفضت بنسبة 14 في المائة مستفيدة من تحسُّن المحاصيل لتبلغ 25.1 مليار درهم.

12 ارتفع متوسط سعر الصرف دولار الولايات المتحدة مقابل الدرهم المغربي في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2015 ليصل إلى 9.746.

الشكل 13: بنية الواردات المغربية في عام 2014 (بالنسبة المئوية)

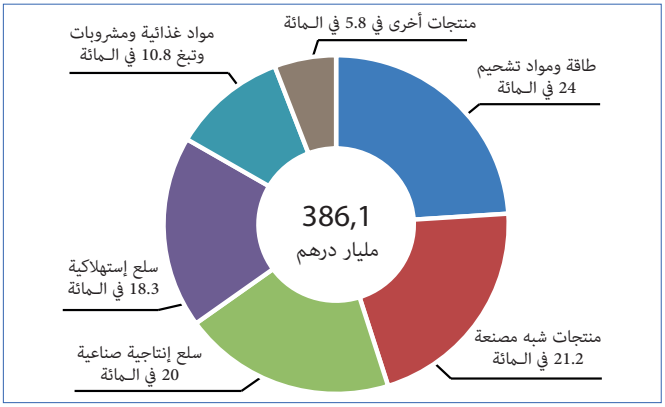

المصدر: بنك المغرب، *2015*

ويُفترض أن المغرب استفاد في مجمل عام 2015 من التحسن الكبير الذي طرأ على العجز التجاري، مدفوعا بالتطورات المذكورة أعلاه. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي لدى الزبون التجاري الرئيسي للبلد، ألا وهو الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يشهد الميزان التجاري تحسناً في عام 2016 نتيجة لبقاء أسعار النفط عند مستوى أدنى، وتعزيز الصناعة المغربية في المهن الجديدة للمغرب، والحد من تأثر الزراعة بضعف هطول الأمطار.

5.3. حساب رأس المال والحساب المالي

انخفاض إيرادات السفر، وتحسُّن الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج

لقد تحسّن رصيد ميزان الاستثمار المباشر الأجنبي من 21.1 في المائة ليبلغ 19.1 مليار درهم في نهاية شهر آب/أغسطس 2015؛ وارتفعت الإيرادات بنسبة 22.8 في المائة (24.2 مليار درهم)، في حين ارتفعت النفقات بنسبة 29.5 في المائة (5.1 مليار درهم).

وزادت التحويلات المالية الواردة من المغاربة المقيمين في الخارج زيادةً كبيرة أيضا بحوالي 5.5 في المائة لتبلغ 42.1 مليار درهم في الفترة نفسها. غير أن إيرادات السفر، التي لا تزال تعاني من آثار التباطؤ الاقتصادي لدى الزبائن الأوروبيين الرئيسيين، انخفضت بنسبة 2.5 في المائة لتبلغ 39.8 مليار درهم.

ومن شأن هذه التطورات أن تسمح بانتقال عجز الحساب الجاري من 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 3.3 في المائة بحلول نهاية عام 2015 (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط).

وفي ظل هذه الظروف، تعززت الاحتياطيات من النقد الأجنبي بنسبة 19.7 في المائة لتصل إلى 210.2 مليار درهم في نهاية آب/أغسطس (21.5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) أي ما يعادل 6 أشهر من واردات السلع والخدمات؛ ومن شأن هذه الاحتياطيات أن تتحسن أكثر لضمان تغطية ستة أشهر ونصف من الواردات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. وقد يساعد تراجع وزن اليورو في سلة عملات نظام الصرف في شهر نيسان/أبريل (من 80 في المائة إلى 60 في المائة) على إبطاء انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار، وإن كان ذلك بصورة طفيفة. وفقد الدرهم حوالي 15 في المائة من قيمته ما بين أواخر عام 2014 آب/أغسطس 2015.

وقد أخذت فرضية الحفاظ على السياسة النقدية التيسيرية في أوروبا وتعزيز الاحتياطي الفدرالي تتأكد، إذ سيتعزز اليورو مقابل الدولار في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2016، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدرهم مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016.

وعلاوة على ذلك، من شأن العلاقات مع دول الخليج أن تواصل الاستفادة من مناخ التعاون الوثيق، حتى وإن كان من المتوقع أن تَضعف التدفقاتُ المالية من هذه البلدان في ضوء أسعار النفط. ويتوقع المملكة الحصول من مجلس التعاون لدول الخليج على 6 مليارات درهم بحلول نهاية عام 2015، بدلا من مبلغ 13 مليار كان يؤمل الحصول عليها في بداية الأمر.

الشكل 14: تطور حساب العمليات المالية بين 2010 و2014 (بمليارات الدراهم المغربية)

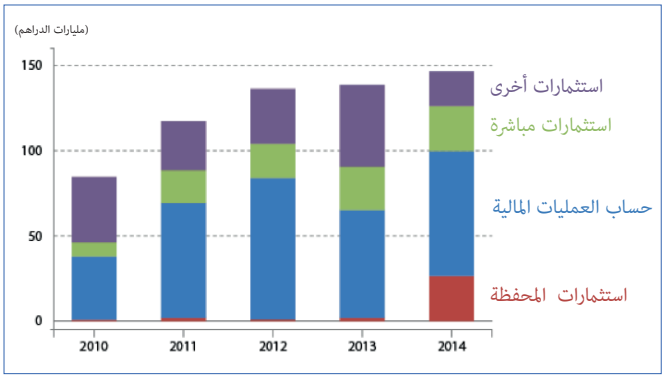

المصدر، بنك المغرب، *2015*

4

التنمية الاجتماعية

1.4. توقعات التنمية البشرية والديموغرافية

يبلغ عدد سكان المغرب حوالي 33.9 مليون نسمة[13]، أي بزيادة قدرها نحو 4 ملايين منذ تعداد عام 2004. وبلغ معدل معدل النمو السنوي للسكان 1.25 في المائة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، وذلك بانخفاض قدره 10.4 في المائة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004.

وانخفض معدل الخصوبة الكلي من 7.2 طفل لكل امرأة في 1962 إلى 2.2 في عام 2014، وهو ما يضع المغرب في مستوى أعلى قليلا من مستوى الإحلال (2.1 طفل لكل امرأة). ويكمن الأثر الرئيسي لهذا التحول الديموغرافي في انخفاض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من إجمالي عدد السكان (من 31 في المائة في عام 2004 إلى 28 في المائة في عام 2014، الشكل 15)، وزيادة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم 60 سنة فما فوق التي تشكل 9.6 في المائة مقابل 8.1 في المائة في عام 2004 (زادت بنسبة 35 في المائة في ظرف 10 سنوات، من 2.4 ملايين في عام 2004 إلى أكثر من 3.2 ملايين في عام 2014[14]).

الشكل 15: ديناميات السكان حسب العمر بين 2004 و2014

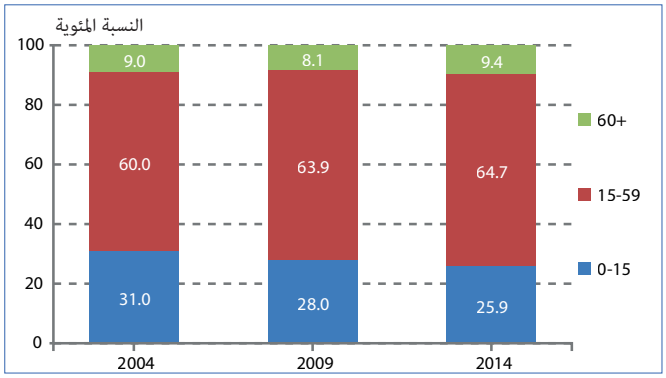

المصدر: نتيجة التعداد العام للسكان والمساكن لعام *2014*، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب

وستطرح هذه الدينامية الديموغرافية مشكلة هيكلية على المديين المتوسط والطويل لأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية بشكل عام. وتشير التوقعات الديموغرافية إلى أن عدد المشتركين في نظام المعاشات التقاعدية سيقل مقارنةً بالمستفيدين الذين يزداد عددهم باستمرار بسبب شيخوخة السكان. وقد تحقق هذا الاتجاه الآن لأن النسبة الديموغرافية الإجمالية لصناديق المعاشات التقاعدية انتقلت من 15 عاملا لكل متقاعد في عام 1980 إلى 5.8 عامل في عام 1993، وإلى 3.9 عامل في عام 2009[15].

13 وفقا لنتيجة التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2014.

14 نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2014، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب.

15 الآثار المترتبة على الوضع المالي لنظام المعاشات التقاعدية وعلى تطور الاقتصاد الكلي، المندوبية السامية للتخطيط، 2012.

ويحتل المغرب[16] المرتبة 129 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية حيث حصل على 0.617، وهو ما يضع البلد وراء تونس (المرتبة 90)، والجزائر (المرتبة 93)، ومصر (المرتبة 110)؛ ولكن بفارق كبير عن موريتانيا (المرتبة 161) والسودان (المرتبة 166).

وقام البلد باستثمارات كبيرة منذ 30 عاما لتحسين الأحوال المعيشية للسكان، لاسيما في مجال الصحة والتعليم والإسكان، والحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، الخ. وقد سمحت له هذه الاستثمارات من أن يقلل إلى حد كبير من عجزه في مجال التنمية البشرية، بمؤشر تنمية بشرية انتقل من 0.351 في عام 1980 إلى 0.491 في عام 2000، وأخيراً إلى 0.617 في عام 2014[17].

وحقق المغرب أيضا، قبل وقت طويل من الموعد النهائي المحدد بعام 2015، أغلب الأهداف الإنمائية للألفية مثل القضاء على الفقر المدقع[18] ومكافحة الجوع ومحو الأمية والتعليم الأساسي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، ناهيك عن حصول عموم السكان على مياه الشرب.

وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين المؤشرات في مجال التعليم الثانوي والجامعي، وصحة الأم والطفل وأوج التفاوت القائمة على الجنس في المناطق الريفية.

2.4. اتجاه الفقر وآفاق التوظيف

يعد المغرب أحد البلدان الأفريقية التي تمكنت، في عشرين عاما، من القضاء على الفقر المدقع وتقليص الفقر النسبي إلى حد كبير[19]. ويبلغ معدل الفقر المدقع 0.1 في المائة في المناطق الحضرية (الشكل 16)، و0.5 في المائة في المناطق الريفية. أما الفقر النسبي فقد انخفض بدوره إلى أكثر من النصف في عشر سنوات. وفي الواقع، تم تقليص الفقر النسبي بين عامي 2001 و2011 بنسبة 59.5 في المائة على المستوى الوطني، من 15.3 إلى 6.2 في المائة[20].

الشكل 16: انتشار الفقر

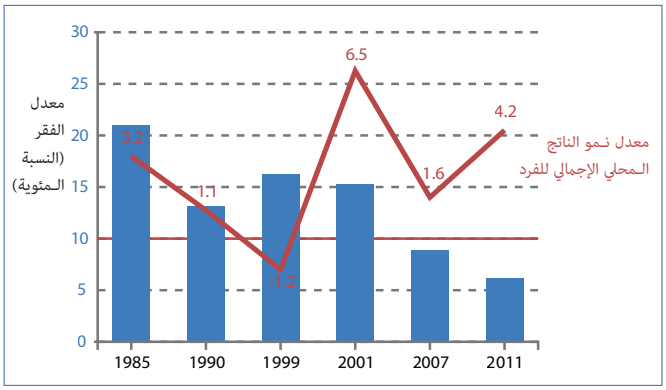

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية، *2012*

وشهد معدل البطالة في المغرب انخفاضا طفيفا بين الربع الأول من عام 2014 والربع الثاني من عام 2015، من 10.2 في المائة إلى 8.7 المائة[21] ويكشف تحليل القوى النشطة العاطلة عن العمل في الربع الثاني من عام 2015 عن ثلاثة ملامح رئيسية هي أن:

- أكثر من ثمانية من كل عشرة مغاربة (82.5 في المائة) هم من سكان المدن؛
- تتراوح أعمار ثلثي المغاربة تقريبا (63.2 في المائة) بين 15 و29 سنة؛
- أكثر من ثلاثة من كل عشرة مغاربة (30.9 في المائة) هم من حملة الشهادات العليا.

ويعد استحداث فرص العمل، لاسيما للشباب، أحد القضايا ذات الأولوية للحكومة الحالية التي اتخذت عددا من الإجراءات التحفيزية مثل الاتفاقيات الجديدة المتعلقة بتشجيع التوظيف

16 تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام 2014.

17 تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام 2014.

18 أقل من دولار واحد يوميا من دولارات الولايات المتحدة.

19 أقل من 2.25 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

20 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية.

21 حالة سوق العمل في الفصل الثاني من عام 2015، مذكرة المندوبية السامية للتخطيط.

التي وُقعت في عام 2015 واستراتيجية العمل الوطنية للفترة 2015 - 2025. وتم تحديد خمسة أهداف استراتيجية رئيسية لدعم ديناميكية استحداث الوظائف المنتجة، وهي:

- توظيف أكثر اندماجاً في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية؛
- نظام تدريب مهني مستمر أكثر استجابة لسوق العمل.
- سياسات مواتية لريادة الأعمال والعمل الحر.
- تحسين إدارة سوق العمل والتوظيف؛
- الإدماج الاجتماعي والمزيد من الإنصاف، لاسيما للشباب والنساء والعمال الريفيين وغير الرسميين.

وحددت الحكومة، من خلال هذه التدابير، هدفا يتمثل في استحداث 200 ألف فرصة عمل سنويا في السنوات القليلة القادمة، بغية الوصول في نهاية المطاف إلى معدل بطالة أقل من 4 في المائة. وقد عُهد بتنفيذ هذه السياسة إلى لجنة وزارية مشتركة تخضع مباشرة لسلطة رئيس الحكومة.

3.4. اتجاه مؤشرات التعليم

لقد حقق البلد تحسُّنا كبيرا في معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع المراحل التعليمية الثلاث، الابتدائي والثانوي والعالي. فقد بلغ في المرحلة الابتدائية 99.1 في المائة على الصعيد الوطني.

الشكل 17: صافي معدل الالتحاق بالمدارس (بالنسبة المئوية)

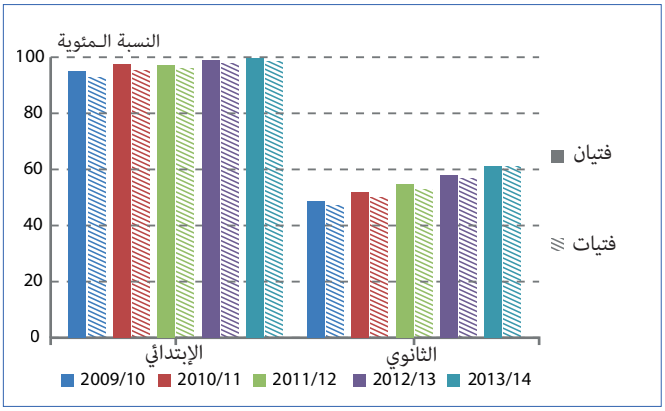

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، *2015*.

ولوحظت أبرز الزيادات في المناطق الريفية، حيث ارتفع المؤشر من 68.9 في المائة في عام 2004 إلى 91.4 في المائة في عام 2014، وفيما يتعلق بالفتيات، حيث ارتفع المعدل خلال الفترة نفسها من 77.5 في المائة إلى 94 في المائة[22].

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، بلغ المعدل الوطني 90.4 في المائة بالنسبة إلى الفتيان 86.7 في المائة بالنسبة إلى الفتيات. وكانت هذه المعدلات 60.3 في المائة و52.7 في المائة في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2001. وفي الوسط الريفي، بلغ هذا المعدل 75.1 في المائة بشكل عام و68.9 بالنسبة إلى الفتيات في عام 2014-2015، مقابل 37.5 في المائة و27.9 في المائة على التوالي في الفترة عامي 2000 - 2001.

وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية من 23-19 عاما، من 19 في المائة في عام 2012 إلى 22 في المائة في عام 2013. وتمثل المرأة حوالي من 48 في المائة من جميع طلاب التعليم العالي.

وثمة تقييم شامل لنظام التعليم أجراه المجلس الأعلى للتعليم والتدريب والبحث العلمي في كانون الأول/ديسمبر 2014 ويغطي الفترة 2000 - 2013، أتاح استخلاص الملاحظات التالية:

- وجود أزمة ثقة في المدرسة ودورها وكفاءتها وجودتها، بالإضافة إلى تراجع مصداقيتها؛
- التشكيك في نوعية التعليم من حيث تحقيق التوازن بين احتياجات التدريب وسوق العمل؛
- الحاجة إلى التفكير في دور الجامعة الذي يجب أن يكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأرضا خصبة للبحث والابتكار التكنولوجي، وذلك تمشيا مع مجتمع المعرفة؛
- لا يزال نظام التعليم والتدريب يعجُّ بفوارق كبيرة اجتماعيةٍ وجهويةٍ (حضرية وريفية) وجنسانية.

22 المندوبية السامية للتخطيط (2014)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2014، المغرب.

ولهذه الأسباب لا يزال معدل البطالة مرتفعا، لا سيما بين الخريجين والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (20 في المائة على الصعيد الوطني و38.1 في المائة في المناطق الحضرية)، وهو ما يعكس عدم ملاءمة نظام التدريب من الناحية الهيكلية لمتطلبات سوق العمل.

4.4. اتجاه مؤشرات الصحة

قام البلد باستثمارات كبيرة في القطاع الصحي، سواء من حيث الهياكل الأساسية للصحة (مؤسسة واحدة للرعاية الصحية الأساسية لفائدة 11.943 نسمة)، وتوافر الكوادر الطبية (6.2 طبيب و8.9 ممرض لكل 10 آلاف نسمة[23])، وذلك لتنفيذ مختلف البرامج الصحية. وتواصل الطواقم الطبية اتجاهها التصاعدي بحيث يوجد طبيب واحد لكل 1.662 نسمة في عام 2013 مقابل 2.252 في عام 2001، وذلك بفضل التقدم المستمر للقوى العاملة الطبية التي ارتفع عددها بحوالي 4 في المائة سنويا.

وأسفرت هذه الجهود عن تحسُّن متواصل لمؤشرات توفير الرعاية الصحية ومؤشرات الوفيات ومتوسط العمر المتوقع. غير أن التحديات لا تزال كثيرة وترتبط في المقام الأول بالتفاوتات الكبيرة في الحصول على الرعاية بين المناطق الحضرية والريفية والمنعزلة. وفي الواقع، تتركز 52 من قدرة استيعاب المستشفيات في ست جهات لفائدة 39 في المائة من السكان. وإلى جانب ذلك، ورغم ما بُذل من جهود واستثمارات في هذا القطاع، لا يزال معدل الوفيات النفاسية مرتفعا بشكل غير طبيعي (112 وفاة من كل 100 ألف ولادة حية في عام 2011[24]) والأطفال (30.5 وفاة لكل ألف ولادة حية في عام 2011، الشكل 18). ويزيد معدل هذه الوفيات بشكل أعلى بكثير في المناطق الريفية.

الشكل 18: معدل وفيات الرضع

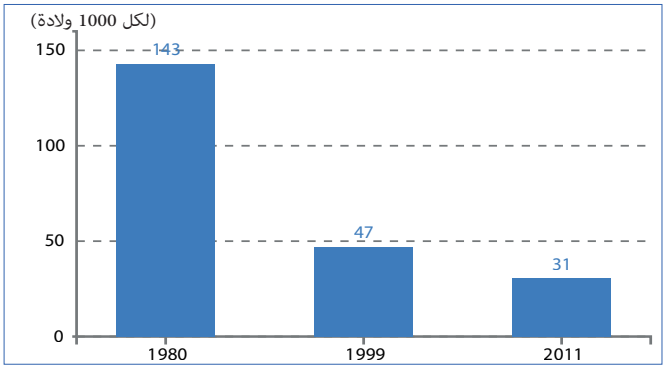

المصدر: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، *2014*

5.4. اتجاه التفاوتات بين المناطق مما يعيق التقدم الاجتماعي

من المؤكد أن النموذج الاقتصادي للتنمية سمح بانخفاض كبير للغاية في الفقر المدقع، ولكنه واجه صعوبة في الحد من الفقر النسبي والتفاوتات بين المناطق. وتشير التفاوتات بين معدلات الفقر والبطالة في المناطق إلى أن فوائد النمو لا توزع بصورة عادلة بين مختلف المناطق. ففي المغرب، هناك فرق بين المنطق الساحلية، التي تتسم بحركية اقتصادية أكبر، وأقل تأثرا بالفقر، وبين المناطق الجبلية وتلك القاحلة في الجنوب التي تضم معظم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. فمنطقة الدار البيضاء الكبرى، التي لا تمثل سوى 0.23 من البلد، تضم 15 في المائة من مجموع السكان، وتسهم بنسبة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني[25].

6.4. التحضر مشكلة تتعلق بالتنمية

لقد تجاوز معدل التحضر الوطني في المغرب عتبة 60 في المائة، وهو الظاهرة التي يمكن تفسيرها بالنمو الطبيعي للسكان، من جهة، وبالهجرة من الريف، وإنشاء مراكز حضرية جديدة، وتوسع المحيط الحضري للمدن، من جهة أخرى. وتعد المدن السبع الكبرى موطنا لحوالي ربع السكان (24.9 في المائة)، وهو ما يمثل 41.3 في المائة من السكان في المناطق الحضرية.

23 منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية لعام 2015، بيانات عام 2013.

24 تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2012.

25 التصنيف العام لقدرة المدن المغربية على التنافس الاقتصادي، 2011.

ومع ذلك، فإن البلد يبذل جهودا كبيرة لتدارك التأخُّر في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك من خلال تنفيذ العديد من برامج الهياكل الأساسية الريفية التي حققت معدل كهربة للريف بلغ أكثر من 99.09 في المائة في نهاية تموز/يوليه 2015، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب في المناطق الريفية (94.5 في المائة في نهاية عام 2014)، والحد من العزلة، وذلك بمعدل وصول إلى الطريق بلغ 78 في المائة في نهاية حزيران/يونيه 2015.

7.4. الاعتبارات الجنسانية: أوجه التفاوت بين الجنسين في المغرب

يستعد المغرب للانضمام إلى المجموعة الثالثة من البلدان الأفريقية التي ستقوم بتجريب الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية على الصعيد الوطني. وستغطي هذه اللمحة المحدَّثة عن المساواة بين الجنسين في المغرب المؤشرات الجنسانية التالية:

التعليم

يبلغ المستوى الوطني لمؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي العام 0.91 (91 فتاة مقابل 100 فتى مسجلا في المدرسة) في عامي 2013-2014، وهو ما يعكس مساواة شبه تامة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم. وفي التعليم الثانوي التأهيلي (15-17 عاما)، يبلغ معدل الالتحاق 91.2 في المائة من الذكور في المناطق الحضرية، مقابل 83.2 بالنسبة إلى البنات في المناطق الحضرية، أي نسبة 0.8. أما في المناطق الريفية، فقد بلغت هذه النسبة 0.55 (39.3 في المائة للذكور مقابل 21.9 في المائة للإناث)[26]

وفي التعليم العالي العام، بلغ عدد الطلاب 543.000 في عام 2013، منهم 52.11 في المائة من الفتيان و47.88 في المائة من الفتيات، أي نسبة 0.92.

المرأة والتوظيف

بلغ المعدل الوطني المسجَّل للعمالة النشطة في عام 2014 (القطاعات الرسمية وغير الرسمية) 34.3 في المائة، منه 54.1 في المائة للرجال و14.7 في المائة فقط للنساء، وهو ما يمثل نسبة 0.27. وفي عام 2014، ارتفع معدل البطالة في البلد إلى 7.15، واستمرت هذا الظاهرة بالنسبة للنساء أكثر من الرجال (28.3 في المائة مقابل 12.2 في المائة للرجال)، أي بنسبة 0.43[27].

الحصول على مناصب مسؤوليات

'1) في المؤسسات: تبيِّن دراسة استقصائية أجرتها وكالة "الاستثمار في الموارد البشرية" (RH INVEST) في عام 2013 أن النساء اللائي يشغلن منصب مدير عام تشكلن نسبة 13 في المائة في الشركات المحلية، مقابل 7 في المائة في الشركات متعددة الجنسيات. أما في الشركات الصغيرة التي تضم أقل من 50 موظفا، فيبلغ المعدل 25 في المائة.

'2) في وظائف الخدمة المدنية: لا يزال تمثيل المرأة منخفضا للغاية وذلك بنسبة لا تتجاوز 16 في المائة في عام 2013، مقابل 10 في المائة في عام 2001.

26 بيانات وزارة التربية الوطنية، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2015، تقرير عن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

27 التعداد العام للسكان، 2014.

الجدول 2: مقارنة بين نسبة الرجال/النساء الذين يشغلون مناصب عليا في مواقع اتخاذ القرار في الخدمة المدنية (2014)

مناصب مسؤولية	معدل التأنيث
أمين عام	6 في المائة
مفتش عام	9 في المائة
مدير	11 في المائة
رئيس قسم	11 في المائة
رئيس مصلحة	19 في المائة
مندوب	7 في المائة
سفير	16 في المائة
نائب سفير	4 في المائة
قنصل عام	7 في المائة
مكلف بالدراسات	32 في المائة

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

الحصول على موارد الإنتاجية

- **الحصول على الأراضي والثروة الحيوانية:** يُعزى التمييز في مجال الحصول على الموارد لقواعد الميراث والأعراف. ووفقا لدراسة قامت بها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في منطقة الرباط-سلا-زمور -زعير، وهي إحدى أكثر المناطق نموا في البلد، يحصل 25.3 في المائة من الرجال على ملكية الأراضي الزراعية بينما لا تحصل عليها سوى 5.3 في المائة من النساء. وعلاوة على ذلك، فإن 30.9 في المائة من الرجال و16.1 في المائة من النساء البالغات يحصلون على ملكية الماشية (لا سيما الدواجن[28]). ويُعد مخطط المغرب الأخضر استراتيجية للتحول من هذا الوضع من التفاوت تدريجيا، لأنه تستهدف أيضا النساء لمساعدتهن على الحصول إلى الملكية.

- **الحصول على قروض:** كانت نسبة النساء اللائي فتحن حسابا في مؤسسة مالية رسمية 26.68 في المائة في عام 2011 مقابل 52.04 في المائة من الرجال. وكانت نسبة النساء اللائي حصلن على قرض من مؤسسة مالية رسمية 3.6 في المائة مقابل 4.3 في المائة من الرجال[29]. وفي عام 2012، استفادت النساء من 55.3 في المائة من القروض[30].

الوصول إلى السلطة/المشاركة في الحياة السياسية

1') البرلمان والهيئات المنتخبة: يضم مجلس النواب 67 امرأة (2011) من مجموع 395 منتخب (16.96 في المائة)، أي نسبة 0.16. وفي أيلول/سبتمبر 2015، فتحت الانتخابات البلدية والجهوية المتزامنة باب مجلس المستشارين لـ 14 امرأة من أصل 120 منتخب (11.67 في المائة)، أي بنسبة 0.11. وفي انتخابات المجالس البلدية، فازت النساء بـ 6.673 مقعدا، أو ما يقرب من النصف، فضاعفن بذلك نتيجة عام 2009. وخلال الانتخابات الجهوية، مثَّلن ما يقرب من ثلث العدد الإجمالي من المنتخبين.

28 الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: التفاوت بين الجنسين في إمكانية الحصول على الموارد ومصروفات الأسر المعيشية: ما مدى اكتفاء المرأة الذاتي في المجال الاقتصادي؟، دراسة حالة لمنطقة الرباط-سلا-زمور -زعير، دراسة استقصائية لدى الأسر المعيشية، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

29 انظر: www.worldbank.org/globalfindex.

30 مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية: الكتاب الأبيض عن القروض الصغرى في المغرب، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

'2') تقلُّد المناصب الوزارية: في عام 2014، كانت للمغرب وزيرتان من مجموع 19 وزيرا من الذكور (5.26 في المائة مقابل 50 في المائة)، أي نسبة 0.10؛ و4 وزيرات منتدبات مقابل 13 رجلا (10.53 في المائة مقابل 34.21 في المائة)، أي بنسبة 0.3في المائة.

الإطار المؤسسي والتشريعي

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:** صدق المغرب على الاتفاقية في عام 1993 ووقع على البروتوكول الملحق بها في عام 2015. وأخذ يشارك في عملية رفع التحفظات ويقدم تقارير التقييم الدورية.

- **منهاج عمل بيجين:** تحلل التقارير الدورية المرفوعة ما يتم إحرازه وما ينبغي التصدي له من تحديات في المجالات الـ 12 ذات الأولوية من منهاج عمل بيجين.

- **التدابير المتخذة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس:**

- وضع قوانين ولوائح لحماية المرأة؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على الرعاية الصحية للنساء والفتيات ضحايا العنف؛
- إنشاء نظام معلومات مؤسسي خاص بالعنف القائم على نوع الجنس لجمع البيانات.

- **التدابير المتخذة لمكافحة ترك الفتيات للدراسة:** إطلاق برنامج كبير لإقامة الطالبات (داخليات قريبة من المدارس المتوسطة والثانوية) والإطعام المجاني للفتيات في المناطق الريفية.

5

التحديات التي ينبغي التصدي لها: الإقصاء البشري، عائق أمام التنمية المستدامة الشاملة للجميع

على الرغم من التقدم المطرد المحرز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإن هناك العديد من التحديات التي يتعين على المغرب مواجهتها لتعزيز نموه وتوطيد نموذج التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

على الصعيد القطاعي

- لقد حقق مخطط المغرب الأخضر نتائج ملموسة، بيد أن نمو القطاع الزراعي لا يزال خاضعا لتقلبات الأحوال الجوية. ومن شأن المرحلة الثانية من مخطط المغرب الأخضر (2015-2020) أن تجعل التقدم المحرز قابلا للاستدامة، وخاصة من خلال تحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة.
- تعزيز الشُعب الصناعية الجديدة؛
  - تعزيز موقف المغرب فيما يتصل بسلاسل القيمة لصناعة السيارات
  - ترسيخ مكانة المغرب في صناعة الطيران
  - تعزيز التحول الهيكلي لقطاع الفوسفات ومشتقاته، وتوطيد ريادة المغرب في السوق العالمية
- تنشيط القطاع السياحي الذي تأثر بالمخاطر الظرفية
- استحداث محفزات جديدة للقطاعات التي هي في حاجة لمسارات نمو جديدة: وعلى وجه الخصوص قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية، والعقارات واستضافة الشركات، التي يتسم نموها بالتباطؤ. وهذه القطاعات بحاجة إلى محفزات نمو جديدة.
- تعزيز إمكانيات النمو لبعض القطاعات مثل المواد الغذائية الزراعية، والصيد وتربية الأحياء المائية.

على صعيد نموذج التنمية

- القضاء على التفاوتات بين المناطق: إذ إن أربع مناطق فقط (هي الدار البيضاء، والرباط-سلا -القنيطرة، ومراكش-آسفي، وفاس) تستحوذ في مجموعها على ما يناهز 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وضع المغرب عددا من الاستراتيجيات[31] لكفالة تحقيق تنمية اقتصادية موزعة بصورة أكثر إنصافا على نطاق البلد، إلا أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في هذا الصدد.
- القيام، على وجه السرعة، بتعزيز رأس المال البشري: إذ إن التعليم أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمغرب، كما هو الحال في مجمل بلدان المنطقة. وينبغي التركيز على نوعية التأهيل ومدى ملاءمة التدريب بالنسبة للوظائف. وينبغي أن يقترن إصلاح

31 رؤية عام 2020، الاستراتيجيات القطاعية، ومخطط القرن الحادي والعشرين، ومخطط المغرب الأخضر، واللوجستيات، والقانون الأساسي الجديد بشأن التنمية الإقليمية، إلخ.

نظام التدريس بتحسين مستوى الوظائف المستدامة والمؤهلة. فالخريجون الشباب ما زالوا يجدون صعوبة في الحصول على عمل ملائم (تتجاوز نسبة البطالة في أوساط خريجي التعليم العالي 21 في المائة).

غير أن مختلف الخطط القطاعية، وبصورة عامة أكثر نموذج التنمية، لن تتيح استدامةً ولا نموا شاملا للجميع إلا إذا كانت مقترنة بسياسة فعالة في هذا المجال. وإذا ما أراد المغرب مواصلة انخراطه في مسار تحول هيكلي يستند أكثر إلى الصناعة والخدمات، فمن المهم أن يكون بمقدور البلد تمكين جميع مواطنيه من الاستفادة من الفرص التي توفرها التنمية، فيما يتصل بالعمالة على وجه الخصوص في مجالات التعليم والصحة وسبل الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دليلا للتنمية الاجتماعية بغرض مساعدة الدول الأعضاء على تقييم التقدم الذي أحرزته في مجال الحد من الأقصاء البشري. ويمكن بفضل هذا الدليل تقدير مدى رسوخ ممارسات الإقصاء في مجالات الرفاه الستة الرئيسية على امتداد الحياة، وذلك بتبني معيار قابل للقياس يتيح تقصي التفاوتات بين المستفيدين بوجه كامل من التنمية والمحرومين منها في كل مجال من المجالات الستة المعنية[32] ويمكن كذلك استخدام الدليل لتحليل التفاوتات في مدى تفشي الإقصاء بين المناطق الجغرافية ومنطقة السكن ونوع الجنس. وعلى سبيل التجربة، تم إخضاع قياس الإقصاء في حالة المغرب إلى تحليل يرمي في المقام الأول إلى دراسة التفاوتات في الإقصاء بين مختلف المناطق الجغرافية. وتتراوح قيم الدليل بين صفر و6. وتعكس أي قيمة تقل عن 2.5 مستوى منخفضا للإقصاء البشري في حين تشير القيم بين 2.5 و3.5 إلى مستوى متوسط. أما القيم التي تتجاوز 3.5 فتشير إلى مستوى مرتفع للإقصاء.

وبالنسبة للمغرب، كان الدليل في عام 2003 على الصعيد الوطني عند مستوى 1.65 (الجدول 2) الأمر الذي يعكس مستوى منخفضا نسبيا للإقصاء.

32 وفيات المواليد والرضع، وسوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وبطالة الشباب (24-15 سنة)، ونسبة السكان الذين هم دون خط الفقر الوطني، والعمر المتوقع بعد سن الستين.

الجدول 3: تطور الإقصاء البشري حسب نوع الجنس ومحيط السكن

المجموع	الرجل	المرأة	الحضر	الريف	المؤشر العام للإقصاء الاجتماعي
1.65	1.66	1.81	1.15	2.44	2003 - 2001
1.04	1.10	0.94	1.07	1.31	2014 - 2010
36.6-	34.0-	48.0-	6.5-	46.3-	الفرق بين 2014-2001 (بالنسبة المئوية)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، بيانات الاستقصاءات الوطنية بشأن العمالة، والتركيبة الديموغرافية ومستوى معيشة الأسر المعيشية

وتشير التقديرات لعام 2014 إلى مستوى يبلغ 1.4، أي بانخفاض معدلات الإقصاء الاجتماعي يبلغ 36.6 في المائة في الفترة من 2001 إلى 2014. وتشير هذه التقديرات عند تصنيفها وفقا لنوع الجنس والمناطق الجغرافية إلى أن الانخفاض الأكبر حدث بالنسبة للمرأة (انخفاض بمعدل 48 في المائة) والمناطق الريفية (انخفاض بمعدل 46 في المائة).

وعلى الصعيد الوطني (الشكل 18) تحتل وفيات الأطفال المرتبة الأولى بين العوامل التي تساهم في الإقصاء الاجتماعي (39 في المائة)، تليها بطالة الشباب بين سن 15 و24 سنة (24.1) ثم سوء التغذية لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (17 في المائة).

وفي المناطق الحضرية، فإن العامل الذي يساهم أكثر من غيره في الإقصاء الاجتماعي هو البطالة، وخاصة بطالة الشباب (57.4 في المائة). أما في المناطق الريفية فإن العامل الغالب هو وفيات الأطفال (37.6 في المائة). وفيما يتصل بالرجال، تساهم وفيات الأطفال وبطالة الشباب بما يساوي 68.8 في المائة في الإقصاء البشري. وفي حالة النساء، يتسم الإقصاء بالشمول ويخص كل من وفيات الأطفال (29.3 في المائة) وبطالة الشباب (24.9 في المائة) والأمية (21.9 في المائة).

وتتباين ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بتباين الجهات. فالإقصاء أكثر انتشارا في الجهات الأقل نموا مثل جهات مكناس – تافيلات (1.2)، وتازا – الحسيمة- تاونات (1.14)، وغاربة – شرادة – بني حسين (1.14)، ودكالا –عبدة (1.14) وتادلال- أزيلال (1.1).

ويقع الدليل عند المتوسط الوطني في جهات فاس–بوليمان (1.3)، ومراكش– تانسيفت– الحوز (1.04)، وسوس – ماسا – دراع (1.1) والشرقية (0.98).

أما أقل المناطق تأثرا بالإقصاء الاجتماعي فهي مناطق الدار البيضاء الكبرى (0.67)، والرباط – سلا – زمور – أزعير (0.88) والشاوية – وردیغة (0.85).

السياسات الهادفة إلى الحد من التفاوتات والإقصاء الاجتماعي

شهدت حصة القطاعات الاجتماعية كنسبة من الميزانية الوطنية ارتفاعا كبيرا في الفترة من عام 1994 إلى عام 2014، حيث ارتفعت من 36 في المائة إلى 55 في المائة مع إيلاء اهتمام خاص لاستهداف الفئات الاجتماعية والمناطق الأكثر ضعفا. وتضطلع الحكومة بعدد من البرامج الواسعة النطاق بهدف الحد من الفقر، والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية على حد سواء، وتحسين سبل حصول سكان المناطق الريفية على البنى التحتية الأساسية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تنطوي على مرحلتين: 2000 - 2010 و2011 - 2015، هي بمثابة برامج على نطاق البلد أتاحت التصدي للفقر والتهميش والإقصاء بميزانية تبلغ أكثر من 3.3 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، تتكفل الدولة بتمويل حوالي 60 في المائة منها في حين يتأتى الباقي من مساهمات المجتمعات المحلية والتعاون الدولي.

نظام المساعدة الطبية (راميد)

نظام المساعدة الطبية (راميد)، الذي أطلق عام 2008، هو برنامج يمكِّن الفئات السكانية الأشد فقرا من الحصول على التأمين الطبي والرعاية والخدمات الطبية المجانية في المراكز الصحية والمستشفيات العامة. وسوف يستفيد من البرنامج في نهاية المطاف 26 في المائة من السكان، أي 8.5 مليون نسمة.

برنامج الهياكل الأساسية الريفية

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز البرامج الأساسية (الكهربة والإمداد بمياه الشرب)، وإدماج المناطق الريفية من خلال تشييد وتحسين الطرق ووسائل الاتصالات.

برنامج التيسير

برنامج التيسير، الذي أطلق عام 2008، هو برنامج يهدف لمكافحة التسرب من الدراسة في المناطق الريفية الفقيرة عن طريق تحويلات نقدية شهرية للأسر التي لديها أطفال مسجلون في المدارس الابتدائية. وفي السنة الدراسية للفترة 2014 - 2015، كان عدد المستفيدين من البرنامج يناهز 812000 تلميذا، أي 494000 أسرة معيشية، في مقابل 748000 طفلا و466000 أسرة معيشية في السنة الدراسية للفترة 2013 - 2014.

صندوق دعم التماسك الاجتماعي

أنشئ صندوق التماسك الاجتماعي في عام 2012 بهدف تعزيز الأنشطة الاجتماعية المصممة لمصلحة الفئات المعدمة. ويسهم الصندوق في تمويل البرامج الاجتماعية مثل نظام المساعدة الطبية (راميد)، وبرنامج التيسير أو مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج مساعدة الأرامل اللواتي يعانين من حالات العوز.

وتمثل هذه الأنشطة والبرامج بالنسبة للمغرب ركائز استراتيجيته المتكاملة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية ومستويات معيشة السكان. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت مسألة التفاوتات، على الصعيدين الاجتماعي والإقليمي كليهما، تشكل تحديا كبيرا للبلد. وإدراكا منها لهذه المشكلة، تواصل الحكومة جهودها، من خلال مشروع قانون المالية لعام 2016، وتجعل من القضاء على جيوب الفقر والتفاوتات أحد المحاور الرئيسية للعمل الحكومي، وذلك من خلال زيادة استثماراتها لصالح الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتولي الحكومة كذلك عناية خاصة للتوسع الحضري ومكافحة مدن أكواخ الصفيح، وتضع مسألة العمالة في صدارة اهتماماتها، نظرا لأن الحصول على العمالة اللائقة يشكل أحد أفضل السبل للخروج من الحلقة المفرغة للفقر.

وفي الختام، فإن مجمل السياسات المتبعة منذ بداية العشرية الأولى للألفية أخذت تؤتي ثمارها. فقد نجح المغرب في الحد من تقلبات النمو من خلال برنامج طموح لتحديث قطاعه الزراعي وتنويع اقتصاده. ونجح البلد في تطوير صناعات جديدة، الأمر الذي مكنه من تنويع صادراته. بيد أن تحدي العمالة لا يزال تحديا كبيرا، نظرا لأن النمو لا يوجِد ما يكفي من فرص العمل. وفضلا عن ذلك، إذا أراد البلد الانخراط في مسار التنمية المستمرة، فإن مسألة رأس المال البشري تظل مسألة جوهرية. ويجب على البلد بذل جهود كبيرة لتحسين نظام التأهيل لديه، وكفالة مواءمة التعليم والمؤهلات التي يحتاج إليها الاقتصاد. ومن الضروري تحسين النظام التعليمي لدعم التطور التكنولوجي للبلد وتمكينه من تعزيز انتاجه وصادراته. فالاستناد إلى التكنولوجيا يعد عاملا رئيسيا لتنشيط القطاعات الأقل نشاطا.

6

تقييم نوعية البيانات الوطنية

ملاحظة منهجية بشأن تقييم نوعية البيانات

لقد جرى تقييم نوعية مصادر البيانات الوطنية المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية في الموجزات القطرية. ونتائج هذا التقييم معروضة في شكل رموز يحمل كل منها لونا محددا، حيث يشير اللون الأخضر إلى مصدر بيانات "جيدة النوعية"، واللون الأصفر إلى مصدر بيانات "مقبول"، في حين يشير اللون الأحمر إلى مصدر بيانات "بحاجة إلى تحسين".

وقد ركز التقييم على الشفافية وإمكانية الحصول على البيانات بالنسبة لكل مصدر بيانات وطنية. وأخذ التقييم في الحسبان توقيت صدور البيانات وعدد مرات نشرها بالاستناد إلى الدقة في التقيد بالآجال الزمنية وتواتر تحديث البيانات وفقا للمعايير الدولية. وتضمن التقييم كذلك قياس مدى قابلية سلسلة البيانات للمقارنة، بالاستناد إلى طول كل منها وتعاريفها ووحدات القياس المعيارية المستخدمة فيها. وجرى كذلك تقييم سبل الحصول على البيانات، وخصوصا إذا ما كانت البيانات مفتوحة ومتاحة لاطلاع عامة الجمهور عليها، والنسق الذي تتوفر به البيانات وسهولة تنزيلها من الشبكة وتقاسمها عبرها. وخضعت للتقييم كذلك اقتباسات البيانات إلى جانب ما يرد فيها من إشارات إلى المصادر الأولية والثانوية. وأخيراً، تقصى التقييم مدى اكتمال البيانات الوصفية المعدة للإصدار فضلا عن مدى اكتمال الوثائق والحواشي ووضوحها.

السكان	القيمة	التقييم
السكان (بالملايين)	(2014) 33.9	1
سكان المدن (النسبة المئوية)	(2014) 60	1
معدل التنمية (النسبة المئوية)	(2014) 1.25	1

مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعية الرئيسية	القيمة	التقييم
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية)	(2014) 2.4	1
معدل التضخم (النسبة المئوية)	(2014) 0.4	1
رصيد الحساب الجاري (بملايين الدراهم المغربية)	(2014) 52 222 -	2

الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	القيمة	التقييم
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (بملايين الدراهم المغربية)	(2014) 272 094	1
مجموع الصادرات (بملايين الدراهم المغربية)	(2014) 200 013	2
مجموع الواردات (بملايين الدراهم المغربية)	(2014) 386 118	2

التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي	(2014) 0.91	3
نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الثانوي (الحضر)	(2014) 0.8	3
نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم العالي	(2014) 0.92	3

رموز مصادر البيانات : *1-* المندوبية السامية للتخطيط *2-* بنك المغرب *3-* وزارة التربية الوطنية

قائمة المراجع

مديرية المحاسبة الوطنية، المندوبية السامية للتخطيط، 2015. بيانات مجمّعة من الإدارات الوطنية.

المندوبية السامية للتخطيط (2014)، بيانات المسوح الوطنية عن العمالة والمؤشرات الديموغرافية ومستوى معيشة الأسر المعيشية.

المندوبية السامية للتخطيط (2014)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في عام 2014، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب.

منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات العالمية المتعلقة بالصحة عام 2015، بيانات عام 2013.

CEA, BAD et CUA (2013), Etat de l'intégration régionale en Afrique VI : Harmoniser les politiques pour transformer l'environnement du commerce, pp. 3-4. Commission Economique pour l'Afrique.

CEA (2012), BAD (Banque Africaine de Développement) et CUA (Commission de l'Union Africaine), 2012. Etat de l'intégration régionale en Afrique V : Vers une zone de libre change continentale africaine, Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique.

CEA (2015) and CUA (Commission de l'Union Africaine). 'Report on the state-of-play of progress towards regional free trade areas (FTAs) at regional economic community level, both in the Tripartite and other regional economic communities, document présenté à l'occasion de la huitième conférence des Ministres africains du commerce, Addis-Abeba, Ethiopie, 8-15 mai 2015.

مركز التجارة الدولية، حسابات قام بها معد الموجز القطري بناء على قاعدة بيانات MAcMAp التابعة لمركز التجارة الدولية، جرى الاطلاع عليها في macmap.org. مركز التجارة الدولية.

مركز التجارة الدولية (2014). حسابات قام بها معد الموجز القطري بناء على قاعدة البيانات الإلكترونية للاتحاد الدولي للاتصالات، جرى الاطلاع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2014. مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012

إحصاءات الأونكتاد (2015). حسابات قام بها معدو الموجز القطري بناء على إحصاءات من قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد في الموقع الشبكي التالي: http://unctadstat.unctad.org/ UNCTAD.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014). بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى الاطلاع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2014. شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة.

شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (2015)، حسابات قام بها معدو الموجز القطري بناء على إحصاءات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة في الموقع التالي: comtrade.un.org وبيانات الحسابات القومية المتوافرة في موقع data.un.org. شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

المندوبية السامية للتخطيط (2015)، النشرات الفصلية لتحليل الظرفية لعام 2015.

بنك المغرب، المحصلة النهائية لعام 2014.

مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، 2015، النشرات الفصلية لتحليل الظرفية.

www.moibrahimfoundation.org

www.govindicators.org.